



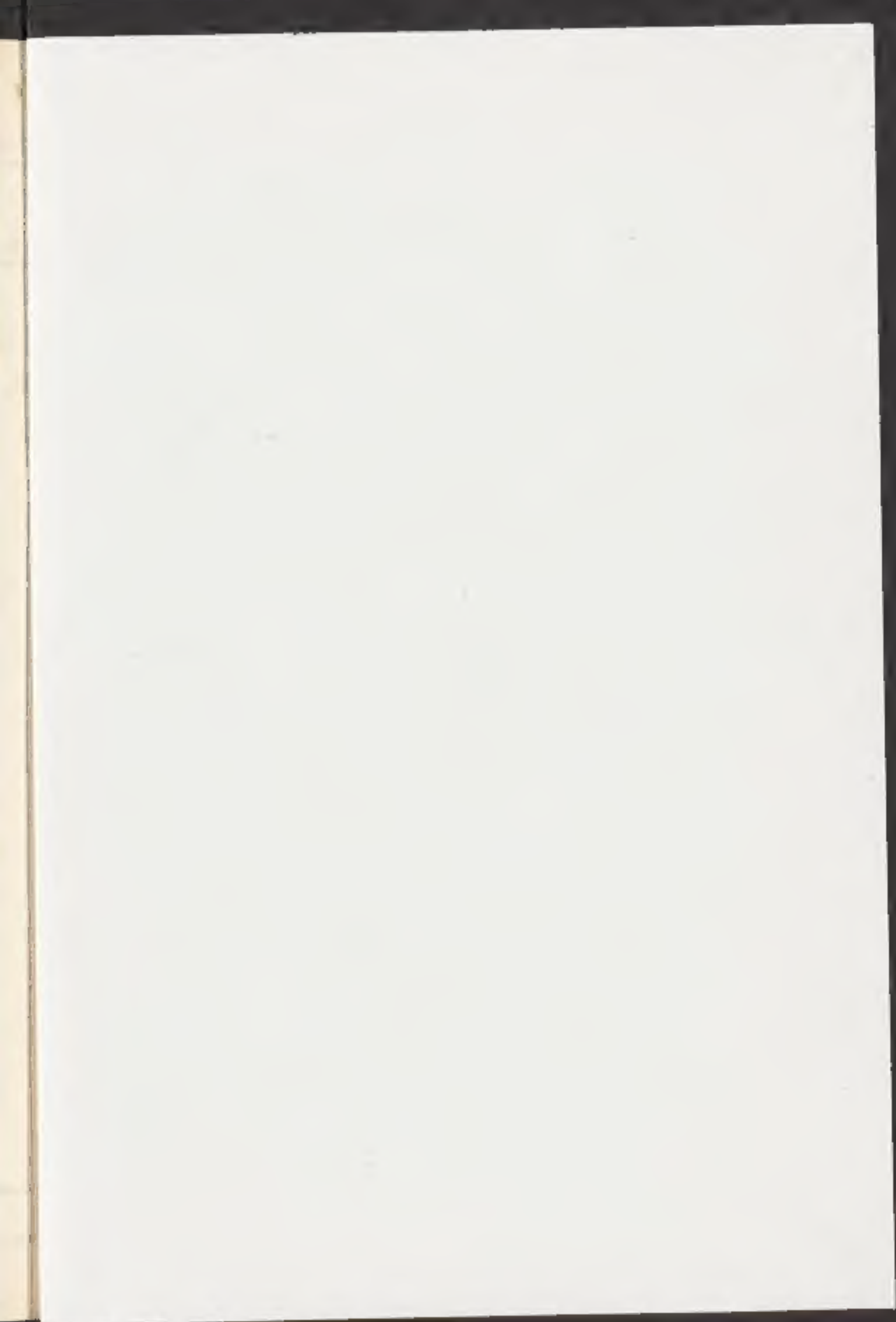
BOBST LIBRARY

3 1142 02888 4156



Elmer Holmes
Bobst Library

New York
University



الاقتصاد اللبناني

100

بسم الله الرحمن الرحيم

Badre, Albert y.
"

جامعة الزيتونة
معهد الدراسات العربية العالية

Muhādarāt fī al-iqtisād al-Lubnānī

محاضرات

في

الاقتصاد اللبناني

ألقاها

الدكتور

ألبرت بدر

[على طلبية قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٤

١٩٥٥

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - مصر

APR 13 2000

كتاب
في
تاريخ
السياسة
في
مصر
من
الفرقة الأولى

HC

415

.24

.B33

1955

028884156

مقدمة

إن هذه السلسلة مؤلفة من تسع محاضرات عن الاقتصاد اللبناني تعطى ثلاث منها في الأسبوع لمدة ثلاثة أسابيع ويكون ذلك في أيام السبت والاثنين والأربعاء .

أما هذه المحاضرة الأولى فهي محاضرة تمهيدية لا تدخل في لب الموضوع وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام : ففي القسم الأول سأشرح خطة عرض الموضوع الذي نحن بصدد (الاقتصاد اللبناني) أي أنني سأعلن مواعيد المحاضرات المقبلة وأعطيك لمحة خاطفة في المادة التي ستطوى عليها كل من هذه المحاضرات لكي تكونوا على بينة من أمرها فتظموا برنامجكم وقراءتكم على ضوء هذا الاطلاع .

أما القسم الثاني من محاضرة اليوم فسأخصصه لتعيين بعض المراجع والتعليق عليها حتى إذا شئتم أن تستيروا بها تكونون قد أخبرتم قبلاً بمحتوياتها ومن هنا تستطيعون الحكم مبدئياً على مدى صلاحها للإبقاء بأغراضكم . ويمكنكم إذذاك أن تفاضلوا بينها وتعتمدوا للمراجعة ما تعتقدونه مفيداً لكم . وأنا شخصياً أعتقد أن التعليق على المراجع قبل ولوج موضوع ما يسهل كثيراً مهمة الطالب ويوفر له وقتاً ثميناً .

والقسم الأخير من محاضرة اليوم سأخصصه لمحة خاطفة عن الكيان اللبناني عامة ، بما في ذلك الناحية السياسية والاجتماعية ، وبالأخص حيث تؤثر هذه الناحية الاقتصادية . وسأشير في هذه التوطئة إلى الارتباطات الشرائية بين لبنان وسائر شقيقاته العربيات . كما أنني سأبرز نواحي الاختلاف وتأثير ذلك الاختلاف في نوع النشاط الاقتصادي وما ينجم عن ذلك من تفاعل وتكامل في بعض الحقول الأخرى بين الاقتصاد اللبناني والاقتصاد العربي العام :

فلنتقل إذن للقسم الأول حيث نرسم هيكل هذه السلسلة فأعطيكم فكرة خاطفة عن المواضيع التي سنعالجها في المحاضرات المقبلة .

هيكل السلسلة

نقسم هذه السلسلة في الواقع إلى أربعة أقسام : القسم الأول مؤلف من محاضرة واحدة هي هذه المحاضرة التمهيدية التي نعرض فيها هيكل السلسلة ونعين المراجع التي يحسن اعتمادها ونعرض قليلا إلى الكيان اللبناني العام من حيث تأثيره في الأنظمة الاقتصادية .

وأما القسم الثاني فيشمل خمس محاضرات وصفية وتحليلية لمختلف وجوه النشاط الاقتصادي القائم في لبنان اليوم ، وقد قمنا الجسم الاقتصادي اللبناني إلى قطاعات خمسة عالجتنا كلا منها في محاضرة مستقلة بحيث يتسنى لمن تحكم عليه ظروفه بالتغيب عن محاضرة ما أن يفيد من المحاضرة التي تليها دون عائق . فالمحاضرة المقبلة ستدور حول القطاع الزراعي والمحاضرة الثالثة سيكون موضوعها القطاع الصناعي والمحاضرة الرابعة ستعالج التجارة وميزان المدفوعات والمحاضرة الخامسة ستخصص لمعالجة قطاع الخدمات والمحاضرة السادسة ستتناول القطاع المالي بشقيه الحكومي والخاص .

ففي هذا القسم المؤلف من خمس محاضرات تهدف إلى وصف الاقتصاد اللبناني وإظهار العوامل التي تؤثر في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ومقارنة النتائج اللبنانية بنتائج بلدان أخرى عربية وشرقية وغربية لكي تبين مركز الاقتصاد اللبناني بالنسبة إلى اقتصاد غيره من البلدان . وبالإضافة إلى هذا الأسلوب الوصفي سنلجأ إلى شيء من العرض التحليلي حيث نظهر عند الحاجة مواطن الضعف في بعض النواحي الاقتصادية ونبين العوامل التي تسبب هذا الضعف سواء أكانت عوامل اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ونشير في بعض الأحيان إلى كيفية النهوض بالنواحي الضعيفة مظهرين

العقبات المعارضة ومقترحين سبل التغلب عليها مع العلم أننا لن نستطيع التوسع في هذه الناحية التحليلية لأن معظم الوقت متاح لنا سيصرف في عرض مختلف نواحي النشاط الاقتصادي اللبناني عرضاً وصفاً .

والقسم الثالث من هذه السلسلة يشمل محاضرتين :

الأولى : موضوعها السياسة الاقتصادية في لبنان واتجاهاتها .

والثانية : موضوعها الإنماء الاقتصادي وسبل تمويله .

ففي هذا القسم الذي يحوي هاتين المحاضرتين تأتي نظرة على مستقبل الاقتصاد اللبناني ونفحص العناصر التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية في لبنان . ثم نبين المصالح المتضاربة بين الصناع والتجار والزراع بين المصدرين والمستوردين . ونحلل البرامج التي تقترحها الفئات المختلفة ، ونشير إلى كيفية التوفيق بينها . وعلى ضوء ما يترامى لنا كمقتضيات للمصلحة العامة ، مع العلم أننا في أثناء هذا البحث سنضع الخطوط العريضة لما نعتقد سياسة اقتصادية حكيمة واقعية غير مغرقة في المثالية والخيال من جهة ، ولا منبثقة عن مصلحة فئة دون فئة من جهة أخرى .

ومنى حددنا هذه السياسة وعرفناها نعود في المحاضرة التي تليها فنعالج مشاكل الإنماء الاقتصادي في مختلف الحقول ، ونحاول التدقيق في إمكاناته والتعرف إلى النواحي التي تدعو إلى الاهتمام الإنمائي قبل سواها . كذلك نعرض بعض المشاريع الإنمائية التي تدرسها الدولة وتفكر في القيام بها فنحللها ونبين حسناتها وسيئاتها ونخلص في بحثنا إلى التمويل الإنمائي فنتناول مصادر المال من داخلية وخارجية وحكومية وفردية ونعالج الأساليب المختلفة للتمويل معالجة نسعى في أن نجعلها واقعية عملية صحيحة .

أما القسم الرابع والآخر من هذه السلسلة فهو محاضرة واحدة عن علاقة الاقتصاد اللبناني - بالاقتصاد العربي العام ففي هذه المحاضرة ستعرف بوجه عام إلى أي مدى يكون ارتباط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد العربي ،

ثم نعود فنبدى بعض الملاحظات حول مستقبل الاقتصاد العربى عامة ونعين مركز الاقتصاد اللبنانى ضمن هذا الإطار فبدلى ببعض المقترحات فى سبيل تضامن اقتصادى عربى أشمل .

وهكذا نرى أن هذه السلسلة من المحاضرات تشمل أربعة أقسام :

فسم تيمدى مؤلف من محاضرة واحدة وقسم وصنى تحليلى لواقع الاقتصاد اللبنانى مؤلف من خمس محاضرات وقسم ثالث مؤلف من محاضرتين يتناول السياسة الاقتصادية وإمكانيات الإنماء وقسم أخير مؤلف من محاضرة واحدة يعالج الاقتصاد اللبنانى حاضراً ومستقبلاً فى نطاق الاقتصاد العربى الأوسع (١)

القيم الثماني

المراجع

لنتقل الآن إلى المرحلة الثانية فى هذه المحاضرة فنعرض إلى بعض المراجع التى قد يهمنا الاطلاع عليها

١ — النظام الاقتصادى فى سوريا للاستاذ سعيد حماده

من أكثر المراجع دقة وحسن إخراج وأوفاهما بالطريقة العلمية الصحيحة كتاب النظام الاقتصادى فى سوريا للاستاذ سعيد حمادة . والاطلاع على

(١) الانتهاء من المحاضرات : لم تمكن من تنفيذ البرنامج كما وضعتنا هنا إذ أن المحاضرات استمرت وقتاً يفوق بكثير الوقت الذى قدرناه لها وعليه اضطررنا أن نحصر بحثنا فى العرض الوصنى التحليلى لواقع الاقتصاد المتناظر فى قطاعات الآلية والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والمال وقد حددنا السياسة الاقتصادية والإنماء الاقتصادى وعلاقة الاقتصاد اللبنانى بالاقتصاد العربى على أننا أدخنا شيئاً من هذا فى صلب المحاضرات الوصفية المذكورة أعلاه .

هذا الكتاب لا شك سيكون مفيداً جداً ولكن ينبغي أن أنبهكم إلى بعض التحفظات التي يجب اتخاذها إزاء هذا الكتاب بالنسبة إلى الدراسة التي نحن بصددتها : أولاً - أن الكتاب وضع منذ أكثر من عشرين سنة في عهد الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وهو لذلك لم يعد حديثاً فإن الوضع الاقتصادي في سوريا وفي لبنان قد تطور كثيراً ولا سيما أثناء الحرب العالمية وبعدها مما يجعل معظم الأرقام المدرجة في هذا المرجع تعطي صورة خاطئة من حيث الوضع الحاضر أما الأحكام الاقتصادية العامة غير الرقبة فلا يزال الكثير منها لا ينطبق على الزمن الحاضر غير أن الكتاب وضع عن سوريا ولبنان ككل واحد تابع لانتداب واحد وتل بمصالح اقتصادية مشتركة ومسيرة بإدارة مشتركة .

إن الوضع السياسي اليوم قد تغير تماماً يزوال الانتداب وانفراط المؤسسة التي كانت تشرف على المصالح المشتركة بين البلدين هذا فضلاً عن أن من طبيعة الأمور أن الحكم الذي ينطبق على بلد قد لا ينطبق على أحدهما منفرداً ، أو قد يختلف مدى تطبيقه من بلد لآخر : خذوا مثلاً على ذلك الحكم القائل إن سوريا ولبنان بلدان زراعتان - هذا حكم صحيح إذا ما أخذ البلدان معاً ونظر إليهما ككل واحد حسبما نشاهد في هذا المرجع . ولكن إذا أخذنا كبلدين منفصلين فلا يصح القول عن لبنان إنه بلد زراعي على الأقل لا ينطبق عليه هذا الوصف بالدرجة التي ينطبق بها على سوريا وهما كم أيضاً مثلاً آخر : خذوا مشكلة الأمية - إن الأمية منتشرة في سوريا أكثر منها في لبنان فإذا جمع البلدان معاً وقيس المستوى المتوحي الموحد للأمية فإن الرقم الناجم عن ذلك لا يعطي فكرة صحيحة عن مستوى الأمية في سوريا ولا عن مستواها في لبنان لذلك عند قراءة هذا المرجع الخاف بمحمل بكم أن تأخذوا بعين الاعتبار أن كثيراً من الأحكام المدرجة هناك لا تنطبق على الاقتصاد اللبناني اليوم انطباقاً صادقاً إما لتغير في الأحوال أو لاختلاف في الوضع اللبناني بالنسبة إلى الوضع السوري .

٢ - التصميم الإنشائي في لبنان لجبرائيل منسى

هنالك مرجع آخر في الاقتصاد اللبناني عامة أحدث عهدا من كتاب الأستاذ حمادة ويمتاز عليه بالنسبة إلى غرضنا بأنه يقصر معالجته على الاقتصاد اللبناني دون سواه وهو كتاب «التصميم الاقتصادي في لبنان» لمؤلفه جبرائيل منسى. إن قسما كبيرا من العرض المدرج في هذا الكتاب مفيد وصحيح ودقيق ولا سيما القسم التكنولوجي الذي أشرف على وضعه السيد جوزيف نجار ولكن بحسب رأي يشكو هذا الكتاب من عتئين إذا تداركهما المرء أصبحت قراءة الكتاب ممتعة ومفيدة فالعلة الأولى هي أن الكاتب لا يميز تميزا علميا دقيقا بين الرأي والأمر الواقع، إن للمؤلف وجهة نظر يبغي الترويج لها ولا بأس في ذلك إذا كان الكاتب دائما ينبه القارئ إلى هذا الأمر كي لا يختلط في ذهن القارئ الرأي بواقع الحال ولكن حسبما يتراءى لي لم يوفق الكاتب في هذا المرجع بإزاء هذه الخدمة للقارئ. أما العلة الثانية فهي افتقار الكثير من الأرقام الواردة في الكتاب إلى الدقة العلمية. هناك مثلا عدة جداول لا أعلم لي بمصدرها لأن الكاتب لم يخبرنا من أين أتى بها ولا أخفى عليكم أن جزءا من هذه الأرقام يتراءى لي بعيد الاحتمال على ضوء الدراسات الإحصائية التي أقوم بها حاليا.

٣ - التطور الاقتصادي في لبنان للمسيو الكسندر جيب وشركاه

من المراجع الهامة التي وضعت بعد الحرب الأخيرة. تقرير لشركة بريطانية معروفة باسم الميسو الكسندر جيب وشركاه وكانت قد استفدتها الحكومة اللبنانية لدراس الوضع الاقتصادي في لبنان ورفع التوصيات إلى الحكومة بشأنه. وهذا التقرير الذي وضع أصلا في الإنجليزية قد نقل إلى العربية تحت عنوان «التطور الاقتصادي في لبنان». إنه مرجع من المراجع

الهامة وقد وفق واضع التقرير في تحليل الاقتصاد اللبناني الحديث تحليلا مفيدا صحيحا لاسيما في الأمور التي لها علاقة بالمشاريع الإنشائية وبالإنماء .

٤ — لبنان سنة ١٩٥٣

إن المراجع الثلاثة المذكورة سابقا تبحث الاقتصاد اللبناني برمته ولذلك دعوتها مراجع عامة إذ أنها لا تقتصر على ناحية واحدة كالزراعة أو الصناعة أو التجارة . وكلها مراجع تفصيلية تحتوي على مئات الصفحات أما إذا أردتم مرجعا عاما بشكل ملخص مقتضب يتضمن بعض الإحصاءات الهامة فإنني أحيلكم إلى المنشورة الصغيرة التي لا تتعدى ٣٤ صفحة وتدعى «لبنان ١٩٥٣» . وقد أعدتها غرفة التجارة والصناعة في بيروت بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مايو ١٩٥٣

٥ — تقرير البعثة الأميركية الزراعية إلى لبنان

هذا المراجع تقرير مستفيض وضعته عام ١٩٤٨ بعثة أوفدت إلى لبنان من قبل الدائرة الزراعية للحكومة الأميركية وبالرغم من أن مصدر البعثة هو وزارة الزراعة الأميركية ورغم كون معظم الخبراء أو الذين تألفت منهم البعثة خبراء زراعيين فإن التقرير قد تعدى الحقل الزراعي إلى حقول الاقتصاد الأخرى . وعليه يمكن اعتباره من المراجع العامة . مع العلم أن التوكيد فيه كان دائما على الناحية القسروية . على كل حال نجدون فيه بحثا وافيا للشا كل الاقتصادية والاجتماعية

٦ — المجموعة الإحصائية اللبنانية

من المراجع العامة أيضا مرجع إحصائي يجب ذكره وهو المجموعة الإحصائية التي تصدرها ربيعيا وسنوياً في اللغتين العربية والإفرنسية مصلحة

الإحصاء التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني . وهذه المصلحة بالإضافة إلى الاستقصاءات التي تقوم بها مباشرة فإنها تجمع الإحصاءات المتوفرة لدى الوزارات الأخرى وتدققها وتنشرها . ولها كم بعض أنواع الإحصاءات التي نجدونها في هذه المجموعة : حركة السكان من مواليد ووفيات وزيجات وطلاقات ومن قدوم وذهاب وحركة البضائع والنقلات في الموانئ والقطارات والمطارات والتجارة الخارجية . التغذية . والمصارف . والأسعار . الإنتاج الزراعي وأرقام بعض المنتجات الصناعية كالبنزول والتبغ والكهرباء . الصحة العامة الأرصاد الجوية . بعض هذه الإحصاءات دقيق يمكن الوثوق به والاعتماد عليه وبعضها يكاد يكون زائفاً أو على الأقل غير دقيق .

٧ — منشورات الدخل الوطني

فقد بدأت أماندا أكثر من سنتين بدراسة في الدخل اللبناني بمعونة بعض زملائني في معهد الدراسات الاقتصادية في بيروت وقد ظهر من هذه الدراسة إلى الآن منشورات ست عن الدخل الوطني الناجم في القطاعات الآتية : ١ - الزراعة ٢ - الصناعة ٣ - المعادن ٤ - الخدمات ٥ - الحكومة والمشاريع العامة ٦ - المواصلات .

نجدون في هذه المنشورات إحصاءات مفيدة عن الدخل الوطني في مختلف القطاعات كما نجدون أيضاً في كل منشورة تعليقاً اقتصادياً على القطاع المقصود يتخلله بعض المقارنات الإحصائية مع دول أخرى شرقية وغربية .

٨ — مجموعة الندوة اللبنانية

هناك مجموعة مفيدة جداً تستطيعون بواسطتها أن تعرفوا على معلومات قيمة وتحاليل مختلفة نواحي الاقتصاد اللبناني ولا سيما في الأمور الجدلية لا أعتقد تجدونه في أي مرجع آخر إنني أشير هنا إلى مجموعة محاضرات الندوة

اللبنانية وأحيلكم خاصة إلى سلسلة الإنماء الاقتصادي التي عقدتها الندوة في العام الماضي وأخص من هذه السلسلة محاضرات ثلاث : الأولى عنوانها الإنماء الاقتصادي في لبنان جورج حكيم والثانية تطور الزراعة في لبنان (بالفرنسية) وهذاك ترجمة إنجليزية أيضا - لفؤاد سعادة والثالثة الإنماء الصناعي في لبنان لألبيز بدر .

٩ - مراجع أخرى

أعتقد أنني في هذا العرض الموجز قد أحطت بأهم المراجع بالنسبة لمحتاج دراستكم . وهناك بعض المراجع التي تعالج مواضيع ضيقة معينة كتنقرير بعثة الدراسة الأمريكية عن المشروع اللبناني مثلا أو كتنقرير البنك الدولي حول إنشاء مصرف صناعي أو كتنقرير مجلس الإنماء حول إنشاء مصرف تعاوني وما إلى ما هناك من تقارير ومطالعات مفيدة أحجنت عن ذكرها لاعتقادي أنكم إن تحتاجوا إليها إلا إذا شئتم أن تعمقوا دراستكم للاقتصاد اللبناني وأن تطلعوا على مختلف تفاصيله وشتى تفاصيله وهذا ما لا أظنكم ترغبون فيه . على كل إذا شاء أحدكم أن يعالج ناحية معينة من الاقتصاد اللبناني ولم يكسف بالمراجع التي ذكرتها هنا فآمل أن يراجعني بالامر على أن أقدر أن أساعده في إيجاد المراجع التي يحتاج إليها .

القسم الثالث

الكيان اللبناني

لنصرف مائتي لدينا من وقت الآن في تعريف الكيان اللبناني بصورة عامة فنكون بذلك قد أتممنا القسم الثالث والآخر من هذه المحاضرة .

أبدأ القول بأن لبنان جزء لا يتجزء من الرقعة العربية فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالعالم العربي جغرافية ولغة واقتصادا وتاريخا وآلاما وآمالا

ولكن من الخطأ أن يستنتج من هذا القول أن ما ينطبق على الكل ينطبق بالهرامة ذاتها على الجزء لاسيما إذا كان هذا الكل أي العالم العربي وإن يركز قد تولى بين مختلف أصقاعه عناصر شديدة الفعالية في ربط أزر المجتمع كالدين واللغة والتاريخ المشترك، فهو بالرغم من ذلك في وضعه الحاضر وفي واقعه المادى لا يكون سوى مجموعة من التكتلات المبعثرة .

وفي وسط هذه المجموعة نقف جنباً إلى جنب الجمهورية الديمقراطية والإماراة المطلقة والحكم الدكتاتورى ومستعمرة الجيش ومستعمرة المعاهدة ونوع الحكم الذى يتحدى جميع التعاريف .

وفي وسط هذه المجموعة تجدون البيئات التى تكاد تلامس في عيشها القرن الحادى والعشرين تجاوره البيئات التى لم تتسلق بعد سباج القرن التاسع عشر وهكذا يستمر تمثيل المصور إلى أن تدرك تلك الجماعات التى لا تزال تسرح فتنتقل في القرون البعيدة . وفي وسط هذه المجموعة تجد البلد الذى يكاد يختنق من تزايد السكان وضغطهم على موارد الزئبق على قاب قوسين من البلد الذى يقاسى الصعاب في استغلال مرافقه بسبب قلة سكانه ، واقتضاره إلى الأبدى العاملة (١) .

لاشك أن هنالك بعض أحكام تنطبق على العالم العربى كمجموعة . خذ مثلاً خاصة توبوغرافية ينصف بها العالم العربى كالصحراء أو خاصة اثولوجية كهدف الريف بالنسبة إلى المدينة أو خاصة اقتصادية كاتخاذ الأكثرية الساحقة من مكانه الزراعة وسيلة للعيش فلو قيل : العالم العربى صحراوى الطبيعة ضعيف الريف زراعى النظام لكان قولاً لا فى جملة صحيحاً ينطبق على الرقعة العربية عامة . ولكن إذا أخذنا من العالم العربى قطعة صغيرة كدولة لبنان وجدنا فى الحال أن هذا الوصف بعيد عن الواقع اللبناني فليس فى لبنان

(١) البرت بدرة مستقبل العالم العربى الاقتصادى مجلة الأبحاث السنة الخامسة الجزء الثانى سنة ٥٢

صحراء ومعظم سكان الريف فيه متعلون أقوياء ولا يمكن وصفه كبلد زراعي إذ لا تشكل الزراعة أكثر من خمس دخله القومي .

لما كانت دراسة اقتصاد بلد ما تستوجب الاطلاع على العوامل الجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي يتصف بها ذلك البلد ولما كان لبنان مشابه لسائر البلدان العربية في كثير من صفاته رأيت في هذه المقدمة الوجيزة ألا أخوض في وصف الجغرافية والسياسة والمجتمع والثقافة اللبنانية بل أكتفي بتعداد بعض الخصائص التي تختلف في لبنان عنها في العالم العربي عامة وبالأخص من حيث أثرها في الحياة الاقتصادية ونظام العيش وسأحصر بحثي هنا فقط في الميزات التي ترنكر إلى أسس طبيعية أي تستمد من طبيعة لبنان وماتوول إليه هذه من تضاعيف بشرية وإتولوجية ونظرا لضيق الوقت سأعرض عليكم ميزات ثلاث فقط .

إن أظهر ميزة طبيعية في لبنان هي جباله الشاهقة . هنا لك جبال عالية في سوريا وفي العراق ولكن لا يشار إلى سوريا والعراق كبلاد جبلية إذ لا تكون الجبال سوى جزء يسير من مساحتها في حين أن لبنان في أغلبه بلد جبلي وقد لعبت جبال لبنان دورا تاريخيا في تكوين حياة اللبنانيين وتكيف طريقة عيشهم وقد أبدرك الباحثون تأثير الجبال على الاقتصاد اللبناني الحاضر لذلك يجب توضيح هذه الناحية . أن الجبال العالية الواقعة على الشاطئ الشرقي في البحر المتوسط كانت في الأزمنة الغابرة صعبة المسلك ولذا فقد استعملت على مر العصور كملجأ للمضطهدين والمشردين والفارين يؤمنونها ويختبئون في غاباتها ووديانها وكهوفها العديدة وقد نشأ في هؤلاء مع الزمن شعب لبناني هو مجموعة من الأقليات من مختلف الطوائف والعروق والنحل لا يوحدتهم سوى إجماعهم على طلب الملجأ الأمين فكان من جراء ذلك أن تأصل في نفوسهم حب الحرية والمبادرة الفردية وقد بثت فيهم طبيعة جبالهم الخشنة نشاطا قويا جعلتهم مع الزمن يدكون للصخور ويسطحون المتحدرات ويزرعون الجبال .

ومن هنا يظهر جلياً لنا الصفة الأولى التي تميز الاقتصاد اللبناني عن سواه من الاقتصادات العربية فالإقتصاد اللبناني يتصف بفردية قوية وضعف في جهاز الحكم فاللبناني يأنف التدخل الحكومي في الأمور الاقتصادية ويؤمن بالانكسار على المبادرة الفردية والنشاط الفردي . وعليه نرى أن الدولة في لبنان لا تلعب دوراً كبيراً كأنني تلعبه الدولة في سوريا أو العراق مثلاً . فالمشاريع الكبرى في لبنان هي مشاريع أفراد فالماء والكهرباء والمرافق . وسكة الحديد جميعها مؤسسات خاصة لا حكومية حتى في التعليم نجد المدارس الخاصة تفوق المدارس الحكومية عدداً ونوعاً فوزارة التربية والتعليم لا تملك سوى مدارس ابتدائية أما التعليم الثانوي برمته والتعليم الجامعي فهو محصور في الحقل الخاص والنظرة السائدة إلى الآن في الحكومة أنها شر لا غنى عنه يجب حصر أعمالها في توحيد الأمن وإقامة العدل واشتراك القوانين التي تسهل على الحقل الخاص متابعة نشاطه ولكن يجب ألا تراحم الحكومة الحقل الخاص أو تضيق عليه أو تحد من حريته . ولهذا نرى التجارة الخارجية من استيراد وتصدير تكاد تكون مباحة دون عائق ونرى أيضاً سوق القطع حرة لا يقيد لها قيد أو يسيطر عليها نظام .

والظاهرة الثانية الناجمة عن تاريخ لبنان الجبلي والتي تؤثر تأثيراً بالغاً في حياته الاقتصادية هي تعدد الطوائف والمذاهب بين سكانه - إذا أنت ذهبت إلى أوروبا لاشك أنك تجد مسلمين عديدين هناك ولكن الطابع الثقافي الأوروبي هو طابع إنجيلي روماني مسيحي . كذلك إذا أتيت إلى آسيا الغربية والوسطى تجد كثيراً من المسيحيين يقطنون فيها ولكن الطابع الثقافي هو طابع إسلامي عربي أسوي . أما في لبنان فأنك تجد ما يقارب الأعجوبة . تجد بلداً دون طابع أو إذا شئت ذا طابعين في آن واحد فهو بلد عربي مسلم وبلد أوروبي مسيحي في آن واحد . فالمسلمون والمسيحيون متكافئون عدداً ولا تسيطر فئة منهم على أخرى : لبنان من هذه الناحية بلد فريد في العالم إذ لا يوجد بلد آخر يتصف بهذه الميزة .

وقد سهلت هذه الخاصة الفريدة على اللبنانيين الاتصال بالغرب والشرق في آن واحد وجعلت منهم شعباً تجارياً من الطراز الأول بفضل الاتصالات التي تمكنوا من إنشائها في البلدان الآسيوية والأوروبية وعليه نرى أن دخل لبنان في التجارة والخدمات عامة يفوق دخله في حقول النشاط الاقتصادي الأخرى وإذا نصف البلدان العربية عامة كبلدان زراعية يجب أن نغير لبنان ونشير إليه بأنه في المقام الأول بلد تجاري وهذه هي الخاصة الثانية التي قد فرضتها طبيعة أرض لبنان على نشاطه الاقتصادي .

أما الخاصة الثالثة وأظنها معروفة لدى الجميع فهي مناخ لبنان ومناظره الجميلة وتوفر المياه العذبة في أرجائه وقيام جباله على مقربة من ساحله وانتشار العاديات والآبار في مختلف مناطقه . وسهولة الانتقال بين أرجائه بفضل الشبكة الممتازة من الطرقات المعبدة فيه وسهولة الاتصال بينه وبين الأقطار المجاورة كل ذلك قد جعل منه بلداً مثالياً للسياحة والاصطياف والإشياء كما أن تعدد المدارس فيه والمستشفيات الحديثة الجماعات قد جعله قبلة أنظار الكثيرين من طلاب العلم وضلاب الاستشفاء .

بهذه الأمور الثلاثة يتميز الاقتصاد اللبناني عن سائر المجموعة العربية فهو بلد يضع زمام المبادرة الاقتصادية بيد الأفراد لا الحكومة وهو بلد تجاري أكثر منه بلد زراعي . وهو بلد مثالي للسياحة والاصطياف والإشياء وسائر الخدمات .

القطاع الزراعي

يدور هذا البحث حول النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي . وقد جعلته في أربعة أقسام هي :

- ١ - دور الزراعة في الاقتصاد اللبناني .
- ٢ - العوامل التي تؤثر في النشاط الزراعي .
- ٣ - المحاصيل الزراعية الرئيسية وإمكاناتها الإنتاجية .
- ٤ - الخطوات الواجب اتخاذها لإنعاش القطاع الزراعي عامة .

١ - دور الزراعة في الاقتصاد اللبناني

كثيرا ما يعثر القارىء على كتابات تشير إلى لبنان كبلد زراعى شأنه في ذلك شأن معظم أقطار الشرق الأوسط. على أننا يجب أن نقف في مطلع هذا البحث ونلقى السؤال الآتي: إلى أى مدى يصح القول بأن لبنان بلد زراعى؟ أو بعبارة أخرى ماهو دور الزراعة في الاقتصاد اللبناني؟

إذا قسنا دور الزراعة بحصة القطاع الزراعى في مجموع الدخل الوطنى وجدنا أن تلك الحصة هى حوالى العشرين بالمائة في حين تبلغ ٣٨٪ في إرلندة مثلا. ٧/٥٪ في البلجيكا وتفوق اثنين بالمائة في مختلف بلدان الشرق العربى مما يحمل على الاستنتاج أن للزراعة في لبنان من الأهمية ما يفوق أهميتها في بلجيكا ولكن ليس لها في لبنان الأهمية التى لها في إرلندة أو في البلدان العربية. ولكننا إذا استعملنا مقياسا آخر هو نسبة السكان الذين يتعاطون الزراعة أو يعتمدون عليها في معيشتهم وجدنا هذه النسبة تقدر بحوالى ١٨٪ في بلجيكا و ٥٠٪ في كل من لبنان وإرلندة وأكثر من ٧٠٪ في البلدان العربية مما يجعلنا نستنتج أن للقطاع الزراعى في لبنان أهمية أبعد عما تشير إليه أرقام الدخل الوطنى وإن تكن الزراعة حتى بموجب المقياس الثانى أقل أهمية منها في سائر البلدان العربية.

إن المقارنة مع إرلندة تفصح عن أمر آخر أظنه حقيقتة بالنسبة إلى الزراعة اللبنانية نرى أن نصف السكان في إرلندة أو لبنان يتعاطون الزراعة غير أنهم في إرلندة ينتجون ٣٨٪ من الدخل الوطنى في حين أن أترابهم في لبنان ينتجون فقط ٢٠٪ فإذا افترضنا أن الإنتاجية اللبنانية في سائر القطاعات لا تفوق مثيلاتها في إرلندة أصبح من الواضح أن الإنتاجية الإرلندية في الزراعة تفوق بكثير الإنتاجية اللبنانية أى أن الزراعة في لبنان لا تزال على مستوى منخفض من النمو فلا ينتج منها الدخل الممكن أن ينتج وأصبح

من الواضح أيضاً أن هناك ضرورة ملحة لإنهاء الإنتاجية الزراعية من جهة ولتوسيع النشاطات الاقتصادية الأخرى كي تمتص الفائض من السكان الذين يتعاطون الزراعة.

٢ - العوامل التي تؤثر في النشاط الزراعي

سنعالج ثلاثة عوامل رئيسية : العامل الطبيعي : العامل البشري : العامل
الشمسوف.

(١) العامل الطبيعي :

يشمل العامل الطبيعي المناخ والتربة وهو أبعد العوامل أثراً . والمناخ اللبناني متنوع بين منطقة وأخرى وفصل وآخر فهو بارد شتاء حار صيفاً في السهل الساحلي ، وأكثر برودة في الشتاء وأقل حرارة في الصيف كلما ازدادنا ارتفاعاً عن الساحل صوب الجبال وهذا يسمح بزراعة المزروعات تنبئ الاستوائية في الساحل ومزروعات المناطق المعتدلة والباردة في التلال ، وعلى سفوح الجبال وبسبب طبيعة الأرض . وشكل سطحها وتركيبها الجيولوجي يتوفر للزراعة اللبنانية في الساحل والتلال والبقاع مقدار وافر من المياه تكثر . وبالإضافة إلى المناخ والري فالتربة اللبنانية غنية متنوعة مما يجعل زراعة الموز والخضيات تزدهر في السهل الساحلي حيث التربة ترسمية وخصبة . وأما في المرتفعات المتوسطة حيث التربة كسبية فتزدهر زراعة المشمش والبرقوق والزيتون واللوز . وفي الأعلى يزرع اللبنانيون التفاح والدراق والأجاص والكرز واللوز والجوز حيث التربة صوانية صلصالية . أما في البقاع فالتربة خليط كاسي طيني (دلفاني) يلائم كل الملاءمة لزراعة الكرمة في التلال والجبوب والخصار في السهل .

على أن جملة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تشكل نسبة صغيرة جداً من مساحة لبنان أي حوالي ٢٧ ألف هكتار أو ما يعادل ٢٧ بالمائة من

بمجموع مساحة البلاد . ولا يتطاع زيادتها لأكثر من ٣٩٠ ألف هكتار أي ٢٨ بالمائة من المساحة الإجمالية إلا بتخطي إمكانيات البلاد المالية والفنية وبعد سنوات طوال من العمل والإثراء . أما المناطق الصخرية القفر فتزبو مساحتها على ٥٥ ألف هكتار أو ٥٥ بالمائة من مساحة البلاد .

ب - العامل البشري :

لاداعي لوصف العامل البشري بإسهاب بل نكتفي بالقول أن في لبنان مجتمعاً ريفياً نشيطاً ذكياً يستخلص معيشته من هذه النسبة الصغيرة من الأراضي الصالحة للزراعة . وعدد سكان القرى يزيد عن ٩٠٠٠٠٠ ويزداد بسرعة عالية بمعدل سنوي يبلغ ١٥٠٠ (١) نسمة مما يشكل كثافة عالية للسكان الريفيين بالنسبة للأراضي المزروعة والمروية وبقية الموارد الطبيعية بحيث لا يزال المزارع في المتوسط سوى أربعة أعشار الهكتار مقابل خمسة هكتارات في الدنمارك ، ٢٨ هكتاراً في الولايات المتحدة الأمريكية .

ج - العامل العشوائي :

توجب كثافة السكان العالية اللجوء إلى زراعة كثيفة أما من حيث أحجام الوحدات الزراعية فقد ظهر نتيجة دراسات حديثة مايلي (٢) :

محافظة جبل لبنان :

من مجموع الملكيات

٨٨ ٪

الملكيات ذات مساحة تقل عن ٥٠٠٠ متر مربع

١ ٪

الملكيات الكبيرة فوق ٥٠٠ ٠٠٠ م

٩٠ ٪

نسبة المالكين لجملة سكان المحافظة

محافظة لبنان الشمالي :

من مجموع الملكيات

٦٧ ٪

الملكيات ذات مساحة تقل عن ٥٠٠٠ م

٤ ٪

الملكيات الكبيرة فوق ٥٠٠٠٠٠ م

٨١ ٪

نسبة المالكين لجملة سكان المحافظة

محافظة لبنان الجنوبي :

من مجموع الملكيات

٦٥٪

٣٪

٧٠٪

الملكيات ذات مساحة تقل عن ٢٥٠٠٠ م^٢

الملكيات الكبيرة فوق ٢٥٠٠٠ م^٢

نسبة المالكين بجملة سكان المحافظة

محافظة البقاع :

من مجموع الملكيات

٦٠٪

٥٪

٧٥٪

الملكيات ذات مساحة تقل عن ٢٥٠٠٠ م^٢

الملكيات الكبيرة فوق ٢٥٠٠٠ م^٢

نسبة المالكين بجملة سكان المحافظة

هنالك ميزة هامة بالنسبة إلى الزراعة اللبنانية وهي أن معظم المالكين يقومون بزراعة ملكياتهم هم بأنفسهم غير أن لبنان يتميز بصغر الملكيات التي يستثمرها أصحابها . لذلك فإن لبنان لا يشكو من معضلة الملكيات الكبيرة والإقطاع الربحي الناجم عنها الذي تشكو منه البلدان المجاورة وتحاول التحرر منه بالإصلاح الربحي . إذ أن معضلة هي ضالة الوحدات الزراعية ، وما الإشارة أحياناً للإقطاع في لبنان إلا بمذولة السياسي لا الزراعي .

٣- الإنتاج الزراعي الرئيسي وإمكاناته الإنمائية :

أستعرض فقط ثلاث فئات من الإنتاج الزراعي هي الحبوب والفواكه والمواشي واختياري لها راجع لأهميتها في الدخل الوطني

١- الحبوب :

إن زراعة الحبوب ذات أهمية أساسية في لبنان ويخصص لها ثلث الأراضي المزروعة أو مائة ألف هكتار وتأتي في المرتبة الثانية بعد الفواكه من حيث إدراج الدخل إذ تمثل حوالى ٢٨٪ من جملة القيمة القائمة لدخل

المحاصيل الزراعية مدمرة حسب أسعار المزارعين. ويتوفر للحبوب سوق أكيد وجاهز في لبنان، ذلك لأنها لا تنافس سوى تلك حاجات لبنان فإن الإنتاج اللبناني في الحبوب يفوق عادة مائة ألف طن يكون القمح أكثر من نصفها. على أن كلفة إنتاج الحبوب مرتفعة جداً بما يحمل على التساؤل في صواب الاستمرار بزراعتها وهنا يجابهنا لا عامل اقتصادي صرف إنما عامل نفسي تاريخي يلقي ضوءاً على دافع رئيسي لاستمرار الإنتاج هو اختبار لبنان القاسي خلال الحرب العالمية الأولى حين حصصت الحاجة ألوفاً من اللبنانيين، واختباره أيضاً في الحرب العالمية الثانية حين ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعاً كبيراً عانت من جرائه الطبقات الفقيرة حرماناً قاسياً. لذلك نرى اليوم في لبنان جدالاً حول هذا الموضوع فئات تدعو إلى الإكثار من إنتاج الحبوب باللجوء إلى زيادة المناطق المزروعة وتحسين نوع البذر واستعمال الأساليب الآلية وتحسين الوسائل الفنية كي يرتفع الإنتاج وتتهبط الكلفة، وهم يستشهدون بتركيا الحديثة من حيث فعل الزراعة الآلية، فعلى حين كانت تركيا توازي بين حاجاتها وإنتاجها عام ١٩٥٠ إذاً نبتجة لتطبيق برنامج آلي واسع تصدر ستائة ألف طن من الحبوب في عام ١٩٥١ ومليون وخمسمائة ألف طن في عام ١٩٥٢ (١)

هناك فئات أخرى لا تتأثر بالعامل السرايعي بقدر تأثرها بالعامل الاقتصادي فتدعو إلى استعمال المرافق الإنتاجية في النواحي التي تؤمن أعلى قيمة صافية للإنتاج ولما كانت كلفة الإنتاج في زراعة الحبوب مرتفعة نسبياً في لبنان قامت هذه الفئات تدعو إلى تحويل بعض الأراضي الأقل صلاحية لزراعة الحبوب إلى زراعات أكثر إدراكاً للربح كالأشجار المثمرة والزراعات الصناعية مثل التبغ والخروع والقطن.

ويظهر لي أن الاتجاه الحالي هو في جانب الفئة الأولى القائلة بتحسين زراعة الحبوب وإكثار إنتاجها عن طريق تحسين الوسائل وكلتا الفئتين

تدور ان حول توسيع نطاق الري الاصطناعي ورفع الإنتاج وخفض كلفة الحاصل. فقيما يبلغ الحاصل المتوسط للمكثار في لبنان ٨٠٠ كجم من القمح تراه يتعدى ثلاثة أضعاف ذلك في مصر حيث الري وافي منظم ، وأربعة أضعاف ذلك في هولندا حيث الزراعة كثيفة آلية.

والزراعة اللبنانية أيضا بحاجة إلى إصلاحات عديدة أخرى ، بعضها قليل الكلفة ، كالتحقيق كحسن اختيار الدورة الزراعية ، واستعمال البذور المتفوقة والأسمدة اللازمة ، ومعالجة الأمراض والأوبئة الزراعية ، والبيانات الطفيلية ، ولقد أجريت بعض المحاولات الحديثة للإصلاح في بعض قرى البقاع فجاءت النتائج مذهلة حقا إذ بلغ الحاصل ثلاثة أضعاف المتوسط العام ، أي ما يوازي تقريبا مستوى المتوسط في مصر أي حوالي ٢٤٠٠ كجم للمكثار . وهناك بعض الخبراء الزراعيين الذين يعتقدون أن لبنان باعتماده برنامجا إنمائيا يشمل الإصلاحات التي أشرنا إليها يستطيع أن يرفع إنتاجه من ٥٠٠٠ طن سنويا إلى ١٥٠٠٠ طن فينبغي بحاجات أبنائه . وأن ذلك الهدف يمكن بلوغه في فترة لا تزيد عن خمس سنوات .

ب - الفواكه :

وأما من حيث زراعة الفواكه فإن لبنان مؤهل فاهو ينتجها على صورة مرضية جداً . ولقد نحقق حتى الآن بفضل الجهود الفردية الحديثة نجاح مرموق في هذا الاتجاه ولا يزال إنتاج الفواكه يتزايد عاما فعاما فالمساحة المزروعة بالفواكه تقدر بحوالي ٥٠٠٠٠ هكتار على أن إنتاج هذه المساحة يفوق مليون طن كل سنة وهذا الإنتاج يتكون في الغالب من الزيتون والعنب والكمثرى والخضية والتين والتفاح والموز وقد وصل إنتاج العنب وحده في عام ١٩٥١ إلى ٨٠٠٠٠ طن أي بزيادة ألي طن عن إنتاج

مصرفي العام ذاته . وهنا أيضاً يجب الإشارة إلى أن إنتاج لبنان من الفواكه قابل لزيادة محسوسة بتوسيع نطاق الري واعتماد تقنية ملائمة . فإذا تحققت الزيادة أمكن إنشاء صناعات ريفية لامتناس الفائض من حاجات السوق المحلي والخارجي للفواكه الطازجة وتعليبه أو تجفيفه . وضغطه وتخزينه .

ومن ناحية العمالة والدخل . فإن عمليات إنتاج الفواكه بمقدورها أن تؤمن العمل وبالتالي الدخل لعدد متزايد من السكان في الريف في الوقت الحاضر تبلغ القيمة القائمة للفواكه مسطرة حسب أسعار البيع في المزارع للمحاصيل الزراعية بأجلها ومن المرتقب أن ترتفع القيمة الإجمالية لمحاصيل الفواكه ارتفاعاً محسوساً في المستقبل نظراً لازدياد الإنتاج وتحسين النوع ازدياداً وتحسيناً سريعاً إلا أننا كلما حققنا زيادة ذات شأن في إنتاج الفواكه اللبنانية جابهنا قضية السوق الخارجي بقلق متزايد ، فأسواق البلدان المجاورة للبنان ، وبالأخص الأسواق العربية قد تعجز في القريب العاجل عن امتصاص الإنتاج اللبناني المتزايد . ويجب القول أن الطلب على الفواكه قد ازداد كثيراً في السنوات الأخيرة في الأسواق العربية ولكن الازدياد في هذا الطلب من ناحيتي تطور الذوق وارتفاع قوة الشراء قد لا يتمشى مع زيادة الإنتاج في لبنان مما سيحمل اللبنانيين على أن يمدوا شطر الأسواق البعيدة ويتعرضوا أكثر فأكثر إلى مزاحمة منتجين آخرين في الأسواق العالمية . إن هذا الاحتمال يشير بوضوح إلى ضرورة اهتمام المزارعين اللبنانيين بالاستمرار في تحسين التقنية الإنتاجية .

ج - المواشي :

تدر الثروة الحيوانية دخلاً يعادل في أهميته ذلك الدخل الزراعي الناتج عن زراعة الحبوب ويقل عن الدخل المستدر من زراعة الفواكه . إلا أن جملة المحاصيل الحيوانية تعجز عن وقاية الطلب الناشئ في السوق اللبنانية . فلبنان يستورد سنوياً من اللحوم والألبان ما قيمته حوالي ٣٠ مليون ليرة

لبنانية أو ما يزيد قليلا عن قيمة الإنتاج المحلي لهذه الأصناف .

ومن الأسباب التي تعوق إتمام الإنتاج الحيواني قلة العلف وضيق مساحة مناطق الرعي وقلة الإكترات بتحسين النوع مما يؤدي إلى انخفاض الناتج وارتفاع كلفة الإنتاج بحيث أن الدخل الصافي في الإنتاج الحيواني في عام ١٩٤٨ قد قدر بحوالي أربعة عشر مليوناً من الليرات اللبنانية وهذا بالنسبة إلى بلدان أخرى يعد كلفاً شديداً لارتفاع .

على أن لبنان يستطيع زيادة الإنتاج الحيواني إلى درجة مرموقة إذا هو عمل على إكثار إنتاج العلف وتحسين نوعه وذلك بزراعة أصناف منقوقة من العلف ، ويجدر القول في هذا المقام أن أحد مشاريع المعونة الفنية الأمريكية بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية جاء بنتائج ممتازة في هذا الحقل عن طريق بناء الجدران حول بعض المرتفعات القفر وتحويل مياه السيول إليها لمدة أربع وعشرين ساعة لتجعل المياه تغور إلى عمق متر ونصف بدل خمسة سنتيمترات وهو العمق الذي تغور فيه مياه الأمطار عادة في تلك المرتفعات وبالنسبة لظهور النبات بسرعة فائقة وبخصب كثير إثر هذه التجربة، وفي لبنان جرت تجربة ناجحة في سهل البقاع باستعمال البذور الدهنية ذات المستوى الغذائي العالي كما كدست بطريقة خاصة أكوام العلف المراد حفظه قبل موسم الثلوج وحين ذاب الثلج في الربيع كان العلف موفوراً في ساعة الحاجة إليه .

إلا أن نجاح المحاصيل الحيوانية لا يتوقف على المراعي والعلف حسب بل على التقنية المستعملة في الرعاية والاعتناء وسائر العمليات المتعلقة بهذا الحقل ولبنان يعوزه الكثير من التطور والتحسين في تربية المواشي ومكافحة الآفات الحيوانية وتحسين اختيار الأصناف ونزاجها ورعايتها وتسويقها والاستفادة القصوى من الحاصلات الأولية والثانوية الناتجة عنها ، ولا بد قبل الانتقال من هذا الباب من الإشارة إلى ظاهرة خطيرة في تكوين الثروة الحيوانية وهي كثرة الماعز التي تبلغ تسعة أو عشرة أضعاف جميع المواشي الأخرى ، والخطر من الماعز هو الأذى الذي يلحقه بالغابات وعلى الأخص

بالأشجار الطرية الصغيرة الحديثة الغرس . ومن الرأى الثابت أن هذا الأذى يفوق في مدلوله بالنسبة إلى الاقتصاد القومى الفائدة الناتجة من اقتناء المانعز على أهميتها . وهذه الظاهرة تدعى إقبال المسئولين وتثير تفكيرهم لإيجاد الوقاية اللازمة للثروة الغابية .

٥ - الخطوات الواجب اتخاذها لإثراء القطاع الزراعى :

هنا نحن نصل إلى القسم الثالث من حديثنا عن زراعة لبنان فنجاول معاجة الأدوار التى أشرنا إليها فى عرضنا السريع لواقع الزراعة اللبنانية واقتراح السياسة والوسائل القيمة فى نظرنا بتطوير وإثراء هذا القطاع الهام فى الاقتصاد اللبنانى . هنالك خطوات رئيسية ثلاث يجب اتخاذها وهى توسيع نطاق الرى ، تبنى الوسائل الحديثة فى استئثار المرافق الطبيعية من زراعة وحيوانية وتيسير التمويل الزراعى ، أما وسائل التسويق فسأبحثها فى القطاع التجارى .

(١) توسيع نطاق الرى :

تبلغ فى الوقت الحاضر مساحة الأراضى المروية بحمد ٤٨٠٠٠ هكتار وإذا أضفنا إليها الأراضى المشمولة بمشاريع الرى التى هى الآن قيد الإعداد ومساحتها ٣٤٣٠٠ هكتار لغلنا المجموع أقل من ثلث الأراضى الصالحة للزراعة وأقل من عشر مساحة لبنان والمشاريع التى تجرى العمل فيها حالياً هى :

سهل عكار	والمساحة المشمولة	١٠٠٠٠	هكتار
سهل البترون	•	٣٠٠	•
القاسمية	•	٤٠٠٠	•
الميمونة	•	١٠٠٠٠	•
البقاع الجنوبى	•	١٠٠٠٠	•
المجموع		<hr/> ٣٤٠٠٠	

من هذه المشروعات ومشروعات يجري العمل فيها من عدة سنوات وقد أوشكا على الانتهاء هما مشروع الميمونة والقاحية .

إن الحاجة للرى مع مائى لبنان من إمكانيات مائية توجب الاهتمام الجدى دون التأخر بالاعتبارات السياسية المحلية التى طالما صدمت المشاريع الإنشائية وعاقبتها . فالثروة المائية وإن كثرت فى لبنان فهى لا تزال محدودة تستدعى اقتصادا وحكمة فى الاستعمال . لاسيما وأن الكثير من الماء اللبناني يصب هدرا فى البحر فنذهب هذه الثروة هباء فى حين أن الحكمة والاقتصاد يستدعيان استعمال الماء بحيث توزع هذه الثروة على الاستعمالات الفضلى فتلتأ الألفية الرئيسية والقرعية من زاوية ونازحة، وترفق بها الطرق اللازمة لإتمام المنطقة .

(ب) تبنى الوسائل الحديثة فى استعمال المرافق الطبيعية :

فيما يختص باستعمال الوسائل الإنتاجية والتقنية الزراعية نرى أن لبنان يفتقر إلى الكثير من الإصلاح والتجديد سعياً لرفع القدرة الإنتاجية للمرافق العاملة فى الأرض من عمل ورأسمال ولزيادة الإنتاج إحصافاً ، فمن استعمال أوفى للأسمدة وتخصيص فى أنواعها إلى مكافئة فعالة مستمرة للآفات والأوبئة التى يبل بها محصول الأرض وأحيوان ، إلى اختيار صائب للدور والأنصبه . إلى درس الدورة الزراعية واعتماد للدورات الملائمة لمختلف أنواع التربة إلى مامن شأنه خفض التكاليف ورفع المردود فى الوحدات الزراعية . من كل هذه الأمور التى عنى بها الأفراد وأنقنوا بعضها أو أغلبها منفردين . فالقطاع الزراعى والمجتمع الزراعى بمجمعه لا يزال بحاجة شديدة إلى المزيد منها وفيما يتعلق بالتقنية بوجه خاص ، إننا وإن كنا لا نقول بتصنيع جار فى الزراعة إلا أننا ندعو إلى ذلك المدى فى الزراعة الآلية الحديثة الذى يمثل التناسق الأفضل لعمامل الإنتاج على ضوء المحيطات اللبنانية من عمل ووسائل وإمكانيات آنية ومستقبلية استهدافاً للمردود الأعلى كمية ونوعاً . وفى الأساس

هنالك بعض الأمور التي لا بد من وضعها كقاعدة للبرنامج الإصلاحي نجعلها فيما يلي (١) :

التعليم الزراعي والاقتصادي البيئي بمراحله الابتدائية والثانوية متبعاً لبرنامج ريفي شامل التدريب المهني للزارعين في الوسائل الحديثة الآلية إلى رفع مستوى الكفاءة والإنتاج وتحسين البيئة اجتماعياً وصحياً .

الأبحاث الزراعية . مع أن الكثير من الأبحاث والاختبارات التي جرت خارج لبنان يمكن لهذا البلد أن يتبناها إلا أن هنالك مشاكل محلية عديدة تستدعي درساً وبحثاً محليين على ضوء الواقع اللبناني . ولقد ظهر هذا جلياً فيما يختص بعدد من البلدان الأخرى حيث وجد أن اقتباس نتائج بلد ما قد يفشل عند تطبيقه في بلد آخر لأسباب أن هنالك اختلافات بين بلدو بلد في أنواع المناخ والتربة وشكل سطح الأرض ، فالزراعة اللبنانية لا يمكنها أن تحقق الوتبة التي نرجوها لها دون استنباط جهاز متكامل من المختبرات ومحطات التجارب الزراعية .

هذا ولقد خطا لبنان بعض الخطوات نحو توفير الأبحاث والدراسات فقد عقد منذ أكثر من سنة اتفاقاً للمعونة الفنية الزراعية مع الحكومة الفرنسية مكن لإنشاء معهد للتجارب في رباق هو الأول من نوعه في لبنان . كما تعاقد مع إدارة البند الرابع الأمريكية للمعونة الفنية من أجل درس وسائل تحقيق مشاريع مائية وزراعية وحيوانية .

وهذا عدا قيام الحكومة اللبنانية بإرسال بعثات متخصصة في الخارج بقصد تقوية الجهاز الفني في البلاد . ومن ناحية التعليم نجحت السلطات في إنشاء أربعة معاهد للتدريس الزراعي العملي لتخريج مرشدين ومناظرين وعمال أكفاء . وتنشئ الحكومة هذا العام ثلاث محطات للتصنيف والتوضيب كما أن مؤسسة فورد قد أعطت منحة إلى الجامعة الأمريكية في بيروت مكنت هذه الأخيرة من إنشاء مدرسة زراعية ، قد اشترت وجيزت

مزرعة نموذجية واسعة بحوار بعلبك في سهل البقاع لأجل القيام بالاختبارات الزراعية ولتدريب الطلبة في العلوم الزراعية العالية .

(ج) تيسير التمويل الزراعي :

نرى بما تقدم أن لبنان قد شعر بالحاجة الملحة للإصلاح الزراعي فأخذ يجد ويجهز نفسه وبعد عدة اللزامة للتجديد والإصلاح الفنى . على أن تبني برنامج واسع للإصلاح الزراعي والفنى يخلف مسؤوليات مالية لا بد من تحملها والمجتمع الزراعي اللبناني بحالته الراهنة لا يقدر أن يقوم منفرداً بأعباء هذا الحمل . من هنا كانت الحاجة إلى تيسير التمويل بفوائد منخفضة بغية الإنماء الزراعي ورفع مستوى الإنتاج ، فالتمليف الزراعي للأفراد يجرى الآن بفوائد باهظة جداً ، وإن يكن القانون قد عين ٩ بالمائة كحد أعلى للفائدة التي يمكن أن يتقاضاها الدائن ، فالفائدة المألوفة تربو على ٢٠ بالمائة وقد تفوق ذلك كثيراً في بعض الحالات ، وفيما عدا الفائدة المرتفعة المتأتية عن شحنة الموارد المالية القابلة للاستثمار في الريف ، إذ أن قطاعات التجارة والصناعة والبناء تجذب إليها معظم الموارد المالية ، فإن شروط التمليف الزراعي صعبة مرهقة من حيث الضمانات المطلوبة ومدد التمليف وكميات السلف مما يضيق المقام أمام صغار المزارعين ويكاد يقفله في وجه المزارعين غير المالكين .

وتنقسم مصادر التمليف في لبنان إلى فئتين : الفئة الأولى هي المصارف من رسمية وخاصة ، والفئة الثانية هي الميسفون الأفراد من مرابين وصيارفة وأقارب وأصدقاء وأصحاب الأملاك . ويقع في الفئة الأولى بنك التمليف الزراعي الصناعي اللبناني وهو شركة أنشئت عام ١٩٣٨ بتعاون بين الحكومة اللبنانية من جهة وبنك الإصدار من جهة أخرى . غرضها التمليف للمزارعين أفراداً وجماعات إلا أن هذا البنك محدود الموارد ، ولذلك فمجموع القروض الزراعية التي يمنحها هذا المصرف لا تتعدى ٨ ٪ من مجمل القروض الزراعية

في لبنان ، وعليه فإن معظم تقروض الزراعة تجيء من المربين والصيارفة
المسلمين الأفراد . والسبب واضح هو أن المصارف تشترط شروطاً صعبة
لا قبل المزارع الصغير عليها فهي عداً إصرارها على وجود ضمان عقارى
تضمن العقار بأقل من قيمته الحقيقية ولا تسلف إلا على جزء صغير من هذه
القيمة . ونذكر على سبيل المثال أن بنك التسليف الزراعى والصناعى المذكور
سابقاً يسلف إلى مدى اقتصاد ٢٥ بالمائة من قيمة العقار المثمنة على أساس
البيع الإجمالى وهذا يعنى أنها عادة لا تتعدى ١٥ بالمائة من قيمة العقار
الحقيقية . وعكس ذلك الاستدانة من الدائنين الأفراد فهم لا يضعون
هذه الشروط الصعبة مكتفين بضمان المحاصيل أو توقيع كفيل أو اثنين أو
بمجرد صدك استدانة . أما ثمن هذا التسهّل في معدل الفائدة المرتفع الذى قلنا
يهبط دون ٢٠ بالمائة وكثيراً ما يصل إلى ٥٠ و ٦٠ بالمائة .

إن الشحة في السلف الزراعية والارتفاع في معدل الفائدة يقرضان على
المزارعين التفكير في تمويل الإنماء والاقتصاد في استعماله على أغراض قصيرة
الأمد مستعملة ملحة لالتشجير أو بناء الآقنية أو شراء المواشى والآلات وما
إليها من عمليات تعمير حوّل الأجل ، ذلك أن المصارف التى تتقاضى فوائد
قانونية حدها الأعلى ١٠ بالمائة لا ترغب في ربط أموالها بعمليات الإنماء
الزراعى ، وبنك التسليف الزراعى والصناعى ، لا يسلف إلى أكثر من خمس
سنوات وبمبالغ لا تتعدى خمسة آلاف ليرة لبنانية للسلفة الواحدة ولا تخلو
عملياته فيما يتعلق بالتسليف المضمون حكومياً من دوافع سياسية وانتخابية .
يتبادر للذهن لأول مرة أن سبيل الخلاص واضح وأنه يشير إلى وجوب
اللجوء إلى الحركة التعاونية للقضاء على المربين وتيسير التمويل الزراعى بشروط
وفوائد معقولة وعادلة ، إلا أن من الواجب أن نوضح أن الحركة التعاونية
لم تنجح في لبنان ، بل تكاد تكون معدومة إطلاقاً وما لم تعط حافزاً جديداً
لوجودها والازدهار ، فإنها لن تلعب الدور الذى يطلب منها ، هذا الحافز هو
موضوع تفكير جدى لدى الأوساط التى تعنى بمشكلة الريف وتمويل الزراعة

والتي تبحث عن معادلة تجعل الجمعيات التعاونية جذابة للمزارعين قادرة على التمويل الإصلاحي، ويجب القول في هذه المناسبة أن مشروعاً لتسليف الزراعي التعاوني لبعث الحركة التعاونية هو الآن قيد المراس من قبل مجلس التصميم والاعمال الإقتصادي اللبناني.

القطاع الصناعي

١ - حالة الصناعة اللبنانية :

خطت "صناعة اللبنانية خطوات إلى الأمام في الثلاثين سنة الأخيرة. وعلى الأخص منذ الحرب العالمية الثانية. فالصناعات الجديدة تستعمل وسائل عصرية في الإنتاج وتعمل على الحرف التقليدية، والصناعات اليدوية بصورة متزايدة. والدخل الناشئ عن "نشاط الإنتاج في" القطاع الصناعي يكاد الآن يبلغ مستوى الدخل الناشئ من الزراعة. ففي عام ١٩٥٠ بلغت قيمة الدخل الوطني في القطاع الصناعي مبلغ ١٣٢ مليون ليرة لبنانية مقابل ١٧٦ مليون في القطاع الزراعي وبمعظم مدلول هذه الأرقام إذا ذكرنا أن نصف سكان لبنان يعتمدون على الزراعة في حين أن نسبة المعتمدين منهم على الصناعة لا تكاد تبلغ عشر السكان، أي أن قيمة المردود للفرد الواحد في الصناعة أعلى بكثير منها في الزراعة والنسبة إلى مجموع الدخل القومي بلغ دخل القطاع الصناعي ١٧. لعام ١٩٥٠. مما يشير إلى أهمية الصناعة في لبنان وإن تكن هذه النسبة أقل بكثير مما هي عليه في بلدان أكثر تصنيعاً كالولايات المتحدة وكندا والدمرك.

أما الصناعات في لبنان فكما خفيفة تقوم على عمليات تحويلية كالإطعمة والمشروبات والمنسوجات والملبوسات والخشب والفلين والمفروشات والورق والزجاج والطباعة والجلود والدباغة والمطاط والمركبات الكيميائية والمنتجات المعدنية وبعض الأدوات الكهربائية والآلة على أن أكثر هذه

الصناعات أهمية هي الأطعمة والمنسوجات وهذا يتفق مع ما يلاحظ عادة في البلدان التي لا تزال صناعاتها في مراحل تطورها الأولى كـ لبنان حيث تأتي الصناعات المتعلقة بالطعام واللباس والسكن في المكان الأول ، هذه الفئات الثلاث تضم حوالي نصف المنشآت الصناعية وأقل قليلاً ثلثي العمال الصناعيين كذلك تلتقي الراسمائل المستثمرة في الصناعة وتلقى الدخل الوطني الناتج عن الصناعة .

يختلف من صناعة لأخرى مدى الرأسمال المستثمر ، وعدد العمال في المنشأة الواحدة ، ومدى الترحيل بالنسبة للعمال الواحد ، والمقدرة الإنتاجية : (productivity) للعمال ، ونسبة الرأسمال المستثمر للبرودود الصافي ، وما إلى هنالك من قياسات مشابهة ، فنسبة الرأسمال المستثمر للبرودود الصافي مثلاً تتراوح بين ٤٠٪ في الصناعات المعدنية و ٢٦٪ في الطباعة ، كذلك يختلف مستوى الرأسمال المستثمر بالنسبة إلى العامل الواحد من ثلاثة آلاف ليرة لبنانية في صناعة المفروشات إلى اثني عشر ألفاً من الليرات في الصناعات المعدنية ، وهذه الفروق ناشئة من أمور عديدة منها نوع الصناعة واختلاف الفاعلية في استعمال الرأسمال والتفاوت بين صناعة وأخرى بمقدار السعة أو الاستطاعة الفائضة ، ولكن الملاحظ بصفة عامة للصناعة اللبنانية في مجملها أنها تشكو من استنصاعة أو سعة فائضة ، وهذه السعة الفائضة التي تصبغ سدى بوجوبها ضيق الأسواق الداخلية وعدم رعاية الاتفاقات التجارية الثنائية رعاية حكومية واعية تؤمن الأسواق الخارجية ومزاومة السلع الخارجية للإنتاج الوطني في الأسواق الداخلية ، وفقدان السياسة الرعائية القومية القادرة على تشجيع الإنتاج الصناعي ، وارتفاع أسباب الكلفة على الأخص بسبب غلاء الوقود وشحها وقلة المواد الأولية وفي سبيل رسم صورة أوضح للصناعة اللبنانية فإننا سنجرى بعض المقارنات بينها وبين صناعات بلدان أخرى .

نرى أولاً أن معدل عدد الأشخاص العاملين في المنشأة الواحدة بلغ ١٧ في لبنان عام ١٩٤٨ و ١٤ في مصر عام ١٩٤٧ و ١٤ في فلسطين ١٩٤٢ و ٥٩ في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ أى أن المنشأة الأمريكية هي أكبر حجماً منها في البلدان الثلاثة الأخرى وقد يستنتج أيضاً أن الصناعات الأمريكية أقدر على امتصاص عدد أكبر من العمال وبالتالي على تنشيط العمالة وأن الصناعات في البلدان الثلاثة الأخرى متقاربة من هذه الناحية بخلاف بسيط في لبنان .

ثانياً : أن جملة الرسمال المثمر بلغ للمنشأة الواحدة بالليرات اللبنانية حوالى ٨٥ ألف في لبنان عام ١٩٤٨ و ٥٨ ألف في مصر عام ١٩٤٧ و ٤٨ ألف في فلسطين عام ١٩٤٧ ومليون واربعمائة ألف في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ . وأن ذلك الرسمال بالنسبة إلى العامل الفرد بلغ بالنسبة للسنوات المذكورة سابقاً وبالليرات اللبنانية حوالى خمسة آلاف للبنان وأربعة آلاف لمصر و ٣٤٠٠ لفلسطين وما يقارب أربعة وعشرين ألف ليرة للولايات المتحدة وهذا يظهر أن الرسمال المثمر في لبنان مقاساً للمنشأة وللشخص العامل يفوق ذلك في مصر وفلسطين وأنه في الولايات المتحدة يفوق بأبعاد كبيرة مستواه في البلدان الثلاثة الأخرى .

ثالثاً : أن المردود القائم للمنشأة الواحدة قد بلغ في السنوات عينها للبلدان الأربعة السابقة الذكر كما يلي بالليرات اللبنانية : ١٤٦ ألف في لبنان و ٩٠ ألف في مصر و ٦٤ ألف في فلسطين ومليونين و ٩٥٠ ألفاً في الولايات المتحدة مما يظهر أن المردود القائم يزيد عما هو عليه بكثير في البلدان الثلاثة الأخرى وأنه في لبنان يزيد عما هو عليه في مصر أو فلسطين . كذلك تظهر النتائج عينها في المردود القائم والمردود الصافي منسوباً إلى الفرد العامل وقد بلغ في السنوات المذكورة وبالليرات اللبنانية ما يأتي في لبنان : ٨٠٦٠٠ قائم و ٤٨٠٠ صاف ، في مصر ٤٢٠٠ قائم و ٢٢٠٠ صاف ، في فلسطين ٦٤٠٠ قائم و ٢٦٠٠ صاف وفي الولايات المتحدة ٥٠٠٠ قائم (٢٠٣٠٠)

صاف مما يدل على أن العامل اللبناني مع أنه أقل إنتاجاً من العامل الأميركي فهو أكثر إنتاجاً من زميله المصري والفلسطيني ولعل مراد ذلك إلى أن الرأسمال المعاون بالنسبة إلى العامل الواحد في لبنان أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة وأعلى منه في مصر وفلسطين وقد يعزى ذلك أيضاً إلى تفوق في الكفاءة والمهارة الأميركي على اللبناني على زميله الآخرين وقد يكون السبب من هنا من هذين العنصرين - الرأسمال والمهارة .

رابعاً : أن نسبة المردود القائم المثوية إلى الرأسمال المثمر كانت كما يلي :
 ١٧٣ بالمئة في لبنان عام ١٩٤٨ ، ١١٥ بالمئة في مصر عام ١٩٤٧ ، ١٨٩ بالمئة في فلسطين عام ١٩٤٢ ، و ٢١٠ بالمئة في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ ، ولعل تفوق النسبة في فلسطين على تلك في لبنان من أسبابه كون الرأسمال أكثر استثماراً في ظروف الحرب في فلسطين عام ١٩٤٢ منه في لبنان عام ١٩٤٨ بعد زوال ظروف الحرب حيث كانت المصانع تعمل حتى دون اكتمال سعتها وقد عادت بعد الحرب تعمل دون سعتها .

كان يودنا أن نقارن الصناعة اللبنانية متتارئة رتبة مع صناعات سائر البلدان العربية بالإضافة إلى مصر وفلسطين ونسكني مع الأسف لم أجد الأرقام اللازمة لهذه المقارنة . إنما يبدو لنا من معرفتنا بالصناعات القطنية الأخرى معرفة عامة أن رتبة الصناعة اللبنانية تعلو عليها في الصناعات المماثلة في البلدان العربية الأخرى وقد تفوق هي تلك الصناعات في كثير من النواحي مما يجعلنا نعتقد أن لبنان مؤهل للتصنيع من حيث الكفاءة ومهارة اليد العاملة وبالنسبة إلى المقاييس الأخرى التي ذكرنا بعضها ، وعليه فستحول الآن إلى بحث هذه الإمكانيات وإلى معالجة التطوير والإتماء الصناعي .

٢ - إتمام الصناعة اللبنانية :

سنبحث الإتمام الصناعي من زوايا ثلاث : أولاً موجبات الإتمام والحاجة إليه ، ثانياً حدود الإتمام والعقبات التي تعترض سبيله ، ثالثاً دور الحكومة في الإتمام ، ولكن قبل ولوجنا هذا الموضوع يجب أن نميز بين

التصنيع والإنتاج الصناعي لأن هذين المصطلحين عمليتان مختلفتان رغم استعمالهما الشائع للتعبير خطأ عن عملية واحدة. فالإنتاج الصناعي أو إنتاج الصناعة يعني إنتاج ذلك القطاع الذي يشمل إنتاج المصانع أي إنتاج السلع (دون الخدمات) التي لا تكون الأرض أو الطبيعة مرفقا دائما في إنتاجها بينما تشمل عملية التصنيع جميع نواحي الإنتاج صناعة وزراعة ومواصلات وخدمات مختلفة فالصنيع فقط يرمز إلى كيفية الإنتاج وليس إلى نوع المنتجات وهو يشير إلى طريقة الإنتاج التي تستبدل العمل اليدوي بالآلة وهذا أمر لن نبحثه هنا وسأقتصر بحثي على إنتاج الصناعة اللبنانية.

١ - موجبات الانعاش والحاجة إليه

هناك موجبات عدة لإعلاء الصناعة خارجة عن الاقتصاد . موجبات سياسية وعسكرية وإقليمية . عن أننا سنقتصر الحديث على بعض الموجبات الاقتصادية دون سواها .

قانون المردود : لا يخفى عليكم أن الزراعة تخضع لقانون المردود المتناقض وبالأخص متى كثفت فيها الصناعة تستمر إلى مدى أبعد من الزراعة بكثير قبل أن تنأثر بعض المردود المتناقض وعليه فإن استعمار الوفورات القومية في الصناعة إذا كانت سائر الشروط مواتية للإعلاء . الصناعة تصبح ذات فعالية أشد في إعلاء الاقتصاد فتقوى في فعالية استثمارها في القطاع الزراعي وفي لبنان حيث الزراعة المكشوفة شائعة جدا أصبح الخوف قويا في انطباق قانون المردود المتناقض ورغم الإمكانيات الإغاثية في حين يبدو مجال المردود المتزايد أمام الصناعة اللبنانية رحيبا جدا نأيدعو إلى العمل على رفع المقدرة الإنتاجية في الصناعة بإغاثتها وتوسيعها .

الاستقرار : المرجب الثاني للإعلاء الصناعي في لبنان هو الرغبة في التوازن الاقتصادي . ليس توازن الاقتصادى سهل التحقيق وليس هو في متناول جميع البلدان . فهناك بلدان تفرض عليها طبيعتها ومركزها وتاريخها أن

تكون ذات طبقة اقتصادية واحدة أى زراعية أو صناعية أو تجارية .

ولكن الوضع اللبناني في نظرنا هو غير ذلك . نحن نعتقد أن بإمكان لبنان أن يحقق التوازن الاقتصادي وذلك بإنماء صناعته لتوازن تجارتها وصناعته والفائدة الكبرى هي الاستقرار في الأسعار وبالتالي التجارة مع البلدان الأخرى . فالبلد الذي يقتصر على الزراعة مثلاً لا قبل له بحماية نفسه من تموجات الأسعار في البلدان الصناعية التي تتعامل معه استيراداً أو تصديراً . ولهذا فإنما الصناعة في لبنان يصبح من هذه الناحية واقياً من تموجات الأسعار وملطفاً لها .

شروط التجارة الدولية : إن التقلبات في الأسعار غير متكافئة عادة بين المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية مما يجعل شروط التجارة الدولية غالباً في صالح البلاد الصناعية . ولما كان لبنان بلداً يستورد أكثر كثيراً مما يصدر من المنتجات فإنه سيطر دائماً مهدداً بتحويل شروط الاتجار الدولي ضد مصلحته أما إذا نجح هو في إنماء صناعته فجعل يقلل من الاستيراد أو يزيد التصدير الصناعي فإنه لا شك سيخفف الحيف اللاحق به من جراء التبادل التجاري .

الاعتبارات السكانية : نحن أهم الغايات للإنماء الصناعي هي تحول ضغط السكان المتزايد في القطاع الزراعي عن هذا القطاع إلى القطاع الصناعي . وفي لبنان يلاحظ أن هذا الضغط مرتفع ويزيد سنة بعد سنة . والمقدرة الإنتاجية للمزارع عاجزة عن اللحاق بزيادة السكان مما يعني وجود عدد متزايد من المزارعين الفائضين عن حاجة القطاع الزراعي والذين إذا تولوا عن القطاع الزراعي ترتفع قدرة الباقين في الزراعة على الإنتاج دون أن يؤدي هذا التحول إلى هبوط في كمية الإنتاج الزراعي في مجمله . ذلك لأن لبنان يشكو من نسبة عالية من البطالة المستترة أو العاملة ، وفي الإنماء الصناعي يريق أمل في استيعاب شيء من الأيدي الزراعية العاملة والفائضة عن حاجة الزراعة .

ب - حدود الإنماء الصناعي والعقبات التي تعترضه : على الرغم من حاجة الزراعة الملحة إلى الإنماء الصناعي - كما بينا - فإنه لا يزال ضيق النطاق يتعثر بعقبات عدة تعترض حيله .

القوة المحركة والخدمات الأخرى : أول هذه العقبات هي أن بعض المصالح والخدمات الأساسية اللازمة لنمو الصناعة السريعة غير وافية فالإنماء يتطلب وجود شبكة مواصلات ووسائل نقل تنبأ عن أوضاعه وفوق هذا كله فهو يتطلب توفر القوى المحركة بكلفة منخفضة، وعلى سبيل المثال تشير هنا إلى شكوى الصناعات اللبنانية طيلة عدة سنوات من ضعف التيار الكهربائي وعدم انتظامه مما قد أوجب على كثير من الصناعات إنشاء مولدات خاصة مع ما في ذلك من إزعاج وكلفة . إن عدم توفر هذه الخدمات بقدر كاف، وانحطار لبنان لإيجازها بضعه في مأزق عسير بسبب شحّة موارد المالية ومراقبه الأخرى التي تعجز عن تلبية المطالبين معاً، وعليه فهو مضطر إلى تيسير في التمويل الصناعي . تتوفر لديه المرافق اللازمة لتوليد القوى الكهربائية وتأمين الخدمات الأخرى

المرافق الطبيعية : حتى إذا توفرت القوى المحركة والخدمات الأخرى فإن الإنماء الصناعي لا يستطيع أن يتعدى الإمكانيات الطبيعية المؤدية للإنماء الصناعي داخل البلاد أو على قرب منه - أن تكون حياتها مزمنة مستمرة دون نقلها منتقلاً منخفض الكلفة خاصة إذا كانت الصناعات ثقيلة تحتاج لمواد خام تخضع الكثير من ثقلها في أثناء عملية الإنتاج الصناعي . كصناعة الحديد والفولاذ التي تتطلب وجود الحديد والنفط الحجري على مقربة منها . أما في لبنان فليس هناك معدن ذو شأن في الفحم اللبناني لا تسمح كميته ولا نوعيته باستثمار اقتصادي واسع النطاق . وهكذا الحديد فإن ما اكتشف منه إلى الآن لا يشجع على إنشاء مصهر في لبنان ولذا فإن ما يستخرج منه اليوم يصدر بشكله الخام . على أن هناك مواد قريبة العهد تبشر بالامكانيات الحسنة بالنسبة إلى الحديد ولكن رغم ذلك نعتقد أن النمو الصناعي في لبنان سيكون أغلبية في حقل الصناعات الخفيفة .

الرساميل: بالإضافة إلى القوة المحركة والمرافق الطبيعية يحتاج الإنعاش الصناعي إلى المزيد من الرساميل النقدية والنوعية لاسيما وأن قسما من هذه الرساميل يمكن جلبه من الخارج كقروض أو منح ولكن معظم الرساميل الإنعاشي يجب أن يؤمن داخليا وأن يستمد من الوفورات الوطنية وهو لذلك يعتمد كثيرا على مستوى الدخل وإن يكن الدخل وطنيا مقاسا للفرد الواحد هو أعلى - في لبنان منه في أي بلد - عربي أو أسيوي آخر إذ يقدر ب ٨٠٠ ليرة لبنانية أي حوالي ٢٢٠ دولارا مقابل مائة وعشرين ليرة سورية ومصر وخمسين للسعودية العربية والباكستان إلا أنه يبقى متديلا إذا قارناه ب ١٦٠٠ دولارا للولايات المتحدة أو ٨٠٠ دولارا لبريطانيا أو ٥٠٠ دولارا لفرنسا وعليه فإن الوفورات الموجودة لتنمية الصناعة تظل محدودة إلى أمد طويل .

الرغبة في التوفير :

هذا بالإضافة إلى أن مقدار الوفورات الوطنية القابلة للتشجير مردها ليس إلى مستوى الدخل الفردي فقط ولكن أيضا إلى عنصرين آخرين . . هما الرغبة في التوفير والميل للتشجير . الرغبة في التوفير بالتدريج في لبنان ولاسيما منذ أواخر الحرب العالمية أو منذ ازدياد الرغبة في الاستهلاك زيادة كبيرة وقد تدنت بالتالي الرغبة في التوفير . ازدادت الرغبة في الاستهلاك زيادة كبيرة لاسيما أن لبنان قد أصبح بعد الحرب الأخيرة عمرا دوليا مما جعل نمط الاستهلاك فيه أن يتجه نحو النمط الغربي وقد ساعد على ذلك سفر الكثيرين من أبنائه إلى الغرب وعودة الكثير من مهاجريه ، وبويزيد ذلك شيوع الأفلام الغربية فيه . فيفضل الثقبه والمحاكاة فقد اقتبس أهله نمط العيش الغربي وارتفعت الرغبة في الاستهلاك ارتفاعا لا يتماشى مع ارتفاع الدخل وعليه فقد تدنت الرغبة في التوفير مما يعيق إيجاد رساميل داخلية للإنعاش الصناعي الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومي .

الدافع التمهيري : أما الدافع التمهيري فمرده الأول إلى وجود سوق يكفل تصدير الإنتاج في حالة توسع الصناعة ولكن السوق الداخلية في لبنان محدودة وليس أمام الصناعة اللبنانية إذا شئت توسعاً ملموساً سوى السوق الغربية والسوق العربية .

هناك لا شك صناعات لبنانية تستطيع أن تشق لنفسها طريقاً في السوق الغربية بفضل سياسة صناعية حكيمة تأخذها الحكومة . ولكن هذه الصناعات قليلة جداً . أما السوق الأخرى فهي "عربية" التي لاغنى للبنان عنها ولكن بشرط أن تخفف الحواجز الجمركية . وبشرط أن يتخصص كل بلد بصناعات لا تصارب صناعات البلدان الأخرى ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن السوق العربية مهما اتسعت ستظل محدودة بسبب ضعف القوة الشرائية فيها إلى أن تنهض البلدان العربية نهضة اقتصادية صحيحة فتقوم موارد دخلها وترتفع قوة الشراء عند الجماهير (انظر ص ١٤ من محاضرة الدكتور بدر في الندوة اللبنانية) .

العنصر البشري

يقي علينا عامل واحد من عوامل الإنماء الصناعي : إنجته وهو العنصر البشري أي المعرفة بالإدارة والخبرة بأساليب الإنتاج ومؤهلات العمال الفنية . وقد خطت الحكومة اللبنانية مؤخراً خطوات في هذا الاتجاه إذ عرّضت على إنشاء معهد صناعي يدرس مشاكل "تقنية" للصناعة اللبنانية ويزود الصناعيين بتجارب اختبارهم ويستدعي الخبراء لمعالجة المشاكل الفنية .

هذا في نظرنا هو بدء التصنيع بمعناه الأوسع حيث يشمل دليل إنماء تقنية وطنية خلاقة تنشأ على ضوء الاختبار المحلي وليس فقط بواسطة الاتعياص على أننا نأمل أن تعتمد الحكومة في الفترة الانتقالية إلى المساهمة في إرسال البعثات من العمال الفنيين للتدريب في المصانع الغربية ونأمل أيضاً أن يقوم المعهد بدراسات من شأنها تعبيد الطرق إلى إنشاء صناعات جديدة .

لا عهد للبثان بها كصناعات الأسمدة وصهر الحديد وبناء السيارات من القطع المستوردة وما شابه ذلك .

نتق ناحية واحدة من نواحي العنصر البشرى نجد بنا أن تشير إليها ولو تليحاً وهي قضية العمال الصناعيين والعمل على رفع مستواهم ويتضمن هذا العمل أموراً كثيرة نذكر بعضها تعداداً توفيراً للوقت .

التدريب المهني . تحسين وسائل الإنتاج . إنشاء المساكن العمالية . تنظيم النقابات . الضمان ضد الحوادث والشيخوخة والبطالة والمنح العائلية تأمين تعليم الأولاد . الترفيه الاجتماعي وأمور أخرى .

إن الصناعة لا تقوم في النهاية إلا بإنهاض مستوى العمال . فالمشكلة العمالية هي مشكلة إجتماعية وضعية تقع مسئوليتها على أكتاف الحكومة وأرباب الصناعة والعمال أنفسهم بالسواء .

(ح) دور الحكومة في الإنعاش :

من الطبيعي أن ينحصر النظر في بحث القوى الدافعة إلى الإنعاش الصناعي نحو الحكومة ودورها في الإنعاش ذلك أن عدداً من العقبات لا يقدر على تذليله إلا الحكومة . فخدمات العامة مثلاً . لا يستطيع الأفراد القيام بها أو توسيع الأسواق في الداخل عن طريق التصرف على المشاريع العمرانية وزيادة القوة الشرائية . وفي الخارج عن طريق الاتفاقات الدولية هو عمل حكومي أيضاً . كذلك القيام بإصلاحات أساسية في الضرائب والمصارف وسوق الأسهم والسندات وقانون الشركات والسياسة الحركية والتدريب المهني وما إلى ذلك من أعمال أخرى .

ولقد وضعت مقترحاً لبرنامج حكومي في ميدان الإنعاش الصناعي جعلته متماشياً مع السياسة الاقتصادية اللبنانية العامة وهي ألا تغصب الحكومة زمام المبادرة في الحقل الخاص ولا تراحمه بل أن تقوم بالأعمال التي من

شأنها تقوية الحقل الخاص وتوجيهه نحو زيادة الإنتاج الصناعي وتشجيعه على تمييز وفوراته في الصناعة وتشويقه إلى ذلك بواسطة المشاريع الملائمة .
أخص هذا المقترح للبرنامج الحكومي في حقل الإنماء الصناعي بالخطوات الآتية :

١ - القيام بمشاريع إنشائية كالزرى والتعريخ وشق الطرق واستنباط الطاقة لتخفيف وطأة البطالة ورفع مستوى الإنتاج الوطنى سعياً لتنمية القوة الشرائية في السوق اللبنانية فتتبع بذلك السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية
٢ - السعى إلى تهذيب الذوق الرفي اللبناني عن طريق التعليم والإرشاد الصحى والعناية بالعائلة والدعاية لمنتجات "صناعة" .

٣ - إنشاء مكاتب صناعية لبنانية في بلدان العملات الصعبة . تعمل على ترويج المصنوعات اللبنانية العامة . وتزود المصانع بعلومات عن متطلبات تلك الأسواق فتتبع بذلك "سوق" العربية أمام المنتجات الصناعية اللبنانية
٤ - تأليف فريق من الباعة العالميين يحومون مناطق العالم المختلفة ويفتحون أسواقاً للصناعة اللبنانية على أن تتولى دائرة الصناعة التدقيق في الجودة قبل التصدير .

٥ - ألحث على إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية عربية دائمة تعمل على تذليل الحواجز وتعميم الإعمار الاقتصادى في مختلف البلدان العربية سعياً لرفع مستوى الطلب فيها وتنمية قوة الشراء في أسواقها فتتبع تلك الأسواق للصناعات العربية ومنها الصناعات اللبنانية .

٦ - الحد من استيراد السلع الأجنبية التى تستطيع الصناعات اللبنانية إنتاجها على درجة من الجودة تضاهى جودة البضائع الأجنبية والتي تستطيع إنتاجها بوفرة تؤمن الاحتياجات المحلية .

٧ - زيادة الضرائب وزيادة تصاعدية وضبطها وتحسين طرق حمايتها

سعيًا إلى خفض الاستهلاك بشرط أن يستعمل قسط واف من مداخيل الضرائب في المشاريع الإنشائية وفي التمويل الصناعي .

٨ - اللجوء إلى قرض داخلي بواسطة سندات حكومية لما لهذا التدبير من فعالية في خفض الصرف الاستهلاكي .

٩ - التشجيع على تكتلات الرساميل الصناعية بواسطة إنعاش الشركات المساهمة بغية زيادة الترخيم .

١٠ - إنشاء مصرف صناعي تساهم فيه الحكومة والأفراد يعمل على إنعاش الترخيم الصناعي في الصناعات التي تنقصها الرساميل .

١١ - المضي بالمعهد الصناعي الذي قد أنشأته الحكومة سعيًا إلى تنمية التقنية اللبنانية ورفع مستوى الإنتاجية في الصناعة .

١٢ - إحقاق الضمانات الاقتصادية والاجتماعية للعاملين الصناعيين والسمي إلى رفع مستوى معيشتهم .

القطاع التجاري

لقد ذكرت لكم سابقاً أن لبنان بلد يفوق دخله من التجارة دخله من أي نشاط اقتصادي آخر .

فبحسب تقديراتنا تدر التجارة على الاقتصاد اللبناني ما يوازي ربع دخله أو أكثر . وقد كان بودي أن أتوسع في معالجة هذا القطاع توسعاً مناسياً مع أهميته في الاقتصاد اللبناني إلا أن ضيق الوقت يرغمي على الاختصار وعليه سأجعل معالجي لهذا القطاع مقتضبة بقدر الإمكان أقسمها إلى ثلاثة أقسام : التجارة الداخلية ، التجارة الخارجية ، ميزان المدفوعات .

وربما كان من المستحسن قبل ولوج هذا البحث أن أعيد إلى أذهانكم على سبيل التذكير العامل الجغرافي الطبيعي الذي يجعل من لبنان بلداً تجارياً في المقام الأول وهو موقعه كمدخل الهلال الخصيب والشرق الأدنى عامة ، فإن

هذه البقعة من الأرض اتخذت مركزاً للتجارة منذ ازدهار عهده صور وصيدون (صيدا اليوم) زمن الفينيقيين واستمرت كذلك في العصور الإغريقية والرومانية . وبعد الفتح العربي ظل الشاطئ اللبناني يلعب دوراً هاماً في التجارة بين آسيا وأوروبا وكذلك في عهد العثمانيين حين سيطر على التجارة البحرية الفلورنسيون والبندقية ، وإنك تجد حتى يومنا هذا حياً يدعى نخان البندقية في بيروت .

وفي العهد الحاضر لم يتقاعس لبنان عن الاستمرار بالقيام بدوره التاريخي كما يشهد بذلك مرفأ بيروت وهو من أوفر المرافئ عدة في البحر المتوسط وأحفلها بحركة النقل ، كذلك المطار الدولي الحديث وهو بحسب أكبر مطارات الشرق الأوسط وأكملها عدة وتجهيزاً فنياً كذلك المنطقة الحرة في بيروت والفنادق والمطاعم والمصارف وشركات التأمين المنتشرة فيه بوفرة . كلها تشير إلى أهمية لبنان وكفائته في عالم التجارة .

هذا عدا العنصر النشري الذي سبق وحدثكم عنه في مطلع هذه السلسلة وهو يمثل بتأصل اللبنانيين في التجارة لما لهم من اتصالات حميمة في الشرق والغرب على حد سواء وخاصة بواسطة اللبنانيين المهاجرين وهم منتشرون في جميع أرجاء المسكونة بحيث أتى أشك إذا كانت هناك بلد في العالم لا يعمل فيها تجار لبنانيون . ويكاد اللبنانيون المهاجرون يساؤون في العدد اللبنانيين المقيمين . ومما ساعد على ترويج الاتجار اللبناني بعد الحرب الأخيرة إقبال مرفأ حيفا للبلدان العربية وقد كانت حيفا في السنوات الأخيرة قبل الحرب العالمية الأخيرة وإبانها قد بدأت أن تزاخم مرفأ بيروت مزاحمة شديدة كانت في بعض الأحيان فعالة . أما قيام الحكومة السورية بإنشاء مرفأ اللاذقية فلم يلحظ تأثيره بعد على حركة التجارة عبر بيروت كما ترىنا الأرقام الأخيرة لتجارة المرور (الترانست) وتجارة إعادة التصدير وأرقام الصادرات والواردات وتشمل الأموال والرماسيل الدولية فإن جميع هذه الأرقام تشير إلى انجماء صعودي ملموس في السنوات الأخيرة كما سنبين في حينه .

التجارة الداخلية :

بعد هذه التوطئة السريعة يحسن بنا أن ننقل إلى بحث الموضوع فنبداً
بالتجارة الداخلية .

لقد امتاز لبنان بالأهتمام البالغ الذي أعارته الحكومات العديدة التي
تولت شؤنه منذ أن نال إستقلاله للمواصلات وشرق الطرق وتعيدها فقد
أصبح في لبنان اليوم شبكة من الطرق تتأثر تربط جميع أطرافه بالمدن
الرئيسية وهذا مما يساعد على رواج التجارة الداخلية وانتظامها وقد ساعد
أيضاً على حسن الطلب نحو التوحيد وإن يكن لازال هنالك شقة واسعة بين
وعى الطلب للسلع الاستهلاكية في المدن وقرى الاصطباغ من جهة وسائر
قرى لبنان من جهة أخرى .

غير أن تسويق السلع اللبنانية من محاصيل زراعية ومنتجات صناعية
لا يزال نوعاً ما بدائياً فالمنتج في الغالب يحمل أهمية التصنيف في تسويق محاصيله .
وظالما نعده بكتفي بمجرد التخلص من محصوله ، مازجاً الجيد بالردى . كما أنه
يجهل أهمية التوضيب الفنى والتعليب بأحجام وأوزان موحدة .

إن تسويق بعض المواد الزراعية كالحضار والفواكه تحيط به معضلات
أكثر تعقيداً من مجرد التصنيف والتوضيب بسبب قابلية هذه المحاصيل للتلف
السريع فهي تتطلب نقلاً سريعاً منتظماً من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك
وقد تتطلب التجفيف والحفظ أو التجميد إذا كانت الأسواق بعيدة . وبالتالي
توجب على القائمين بها معرفة دقيقة بأحوال السوق ولاسيما أسواق الاستيراد
في مختلف الفصول .

وعليه فإن لبنان يقتدر إلى منظمة للتسويق والتصريف مهمتها أولاً
إقحام المنتج قيمة التصنيف الماوحدة والمقاييس الماثلية الثانية . والتوضيب
والتطهير لاسيما وأن الذوق في لبنان قد ارتقى كثيراً منذ أواخر الحرب
العالمية الأولى وأصبح الكثيرون من المستهلكين يتطلبون أصنافاً أرقى
ومقاييس أثبت وهم يدفعون لقاء ذلك ثمناً أغلى . ثانياً تعميم المستودعات

المبردة وتنمية العمليات والصناعات المختصة بالتنجيف والتخزين. ثالثاً تيسير وتنظيم استعمال بواخر الإيرادات وعربات القطار والشاحنات وطائرات النقل ذات التبريد .

ولكي أعطي فكرة عن مقدار التجارة اللبنانية أعرض رقماً تقديرياً لمجموع قيمة السلع المتداولة في التجارة الداخلية في عام ١٩٥٢ وهو مبلغ ٦٢٥ مليون ليرة لبنانية وقد وصلت إلى هذا المبلغ بالطريقة التالية : جمعت قيمة البضائع المستوردة من الخارج وقيمة المنتجات الصناعية المحلية وقيمة المحاصيل الزراعية بعد أن طرحت من هذه الأخيرة مبلغاً مقدراً للمحاصيل التي يجرى استهلاكها في المزرعة من قبل المزارع وعائلته ومن هذا المجموع طرحت بمجموع قيمة البضائع المصدرة والمعاد تصديرها فكانت النتيجة التي أشرت إليها وهي تقريبية بالطبع . وتجب الإشارة إلى أن هذا الرقم ٦٢٥ مليون ليرة لبنانية لا يشمل الخدمات بل السلع الملموسة فقط كما أنه يشير إلى سعر الكلف لا إلى سعر البيع وإذا افترضنا أن لا تغيير في كمية المخزونات من سنة لأخرى مع تهادي الوقت وهو افتراض قد لا يكون غير واقعي في السياق الطويل يكون معدّل كلفة ما تنقله التجارة من السلع للقرء الواحد في السنة حوالي خمسة ليرة لبنانية وهي قيمة كبيرة بالنسبة إلى بلد صغير مثل لبنان . تجب هنا الإشارة الهامشية إلى أنه لا أهمية لهذه الأرقام . من حيث الدخل أو العمالة أو العوامل الاقتصادية الأخرى إنما أوردتها فقط لأعطيكم فكرة عامة تقريبية على النشاط التجاري الداخلي الذي ينجم عن تصريف هذه الكمية من البضائع في الأسواق المحلية .

التجارة الخارجية

(١) تعديل الأرقام الرسمية : وسأعرض عليكم بعض الأرقام ولكن قبل ذلك يجب أن أذكركم أن ما سأعرضه من أرقام لن نجدوه مطابقاً على ما ورد في مجموعة إحصاءك الرسمية أوفي النشرة الإحصائية

البنانية لعامي ١٩٥١، ١٩٥٢ وذلك لأننا في معهد الدراسات الاقتصادية قد أجرينا بعض التعديلات على الأرقام الرسمية لتجعلها أكثر دقة بإعطاء فكرة صحيحة عن واقع الحال. أشرح لكم أولا التعديلات التي أجريناها وبعد ذلك أعطيك الأرقام.

أولا - عدنا قيمة البضائع من مستوردات وصادرات وذلك باستعمال السعر السائد في السوق الحرة للعملات الأجنبية بدلا من السعر الرسمي وهو سعر وهمي لا وجود له غير أن مصلحة الجمارك لا تزال تعتمد في إحصائها.

ثانياً - خصمنا أجور النقل حيث كانت هذه مدخجة بقيمة البضائع.

ثالثاً - أهملنا قيمة الذهب المسجلة في الجمارك واعتمدنا الوزن وعدنا بقيمتها على أساس سعر الذهب في السوق الحرة.

رابعاً - أضفنا قيمة بعض المستوردات التي لم تدرجها إدارة الجمارك بالأرقام الرسمية وهي مستوردات لبعض الشركات ذات الامتياز ومنظمة هيئة الأمم العاملة على إغاثة اللاجئين وللقنصليات والمفوضيات الأجنبية في لبنان.

٢ - الاستيراد والتصدير والميزان التجاري :

بعد إجراء هذا التعديل أصبحت أرقام الاستيراد ٤٢٦ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٥١ وقد كانت بحسب رقم الجمارك ٣٢١ مليون ليرة لبنانية وأصبحت أيضا ٤٤٣ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٥٢ مقابل ٣٣٢ مليون ليرة بحسب تسجيل الجمارك وقد صدر لبنان في عام ١٩٥١ ما قيمته ٩٣ مليون ليرة فقط وفي عام ١٩٥٢ تدفق التصدير إلى ٨٣ مليون ليرة. ويظهر جليا من هذه الأرقام أن الميزان التجاري اللبناني يبدى مجزا كبيرا أي فارقا ضخما بين أرقام الاستيراد وأرقام التصدير ولكن هذه الظاهرة أي ظاهرة زيادة استيراد السلع على تصدير السلع في لبنان ليست أمرا طارئا عارضا بل نعتقد نحن أنها ظاهرة حالفت تجارة لبنان طيلة سنوات أو ربما عقود عديدة.

مع الأسف لا يمكننا أن نثبت انطباعنا هذا بالبرهان القاطع إذ ليس هناك أرقام لتجارة لبنان الخارجية تعود إلى ما قبل الستين المذكورتين سابقا وذلك مرته إلى الاتحاد الجمركي بين لبنان وسوريا الذي يرجع عهده إلى بدء الانتداب الفرنسي على البلدين أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وقد ظل مستمرا وظلت أرقام الجمارك تدمج الاستيراد والتصدير للبلدين معا إلى أن ألغى الاتحاد الجمركي في ١٣ آذار عام ١٩٥٠ .

ورغم ذلك فإن الميزان التجاري السلبي الذي شهدناه في أرقام لبنان نجده عثلا في الأرقام المشتركة بين البلدين وإن يكن ليس إلى ذلك المدى الذي نشهده في تجارة لبنان المنفردة فإن سوريا ولبنان - استوردا معا عام ١٩٣٨ بقيمة ٧١ مليون ليرة لبنانية وصدرنا ما قيمته حوالي ٢٩ مليون ليرة .

وقد سجلت كمية المستوردات في أثناء الحرب العالمية الثانية وخاصة قبل اندحار إيطاليا بسبب قفل البحر الأبيض المتوسط في وجه التجارة العادية ففي عام ١٩٤١ مثلا كان مجموع استيراد البلدين ٤٠ مليون ليرة أي ما لا يزيد كثير عن نصف ما كان عليه قبل نشوب الحرب، وكذلك سجل تصدير البلدين من ٢٩ مليون ليرة إلى ١١ مليون ليرة فقط، ولكن على كل حال ظل الاستيراد أكثر من التصدير .

وبعد اندحار إيطاليا واستعاب الجيوش الألمانية من أفريقيا الشمالية وتأمين المواصلات في البحر الأبيض المتوسط ارتفعت أرقام التجارة الخارجية لسوريا ولبنان حتى وصلت سنة ١٩٤٥ وهي سنة انتهاء الحرب إلى ١٣١ مليون ليرة لاستيراد البلدين معا و ٤٤ مليون ليرة لتصديرهما وفي عام ١٩٤٦ تضاعفت تقريبا التجارة الخارجية عما كانت عليه في العام السابق إذ وصلت أرقام الاستيراد للبلدين معا إلى ٢٦٦ مليون ليرة وأرقام التصدير إلى ٨٦ مليون ليرة وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الارتفاع في قيمة التجارة الخارجية بعد الحرب مباشرة لم يتبعه ارتفاع في الوزن فالمستوردات التي بلغت قيمتها ١٣١ مليون ليرة في عام ١٩٤٥ كان وزنها ٥١٤ ألف طن . بينما مستوردات سنة ١٩٤٧

بلغت قيمتها ٣٦٣ مليون ليرة أي ٢٣٢ مليون ليرة أكثر من مستوردات عام ١٩٤٥ ولكن وزنها كان فقط ٤١٤ ألف طن أي ١٠٠ ألف طن أقل من عام ١٩٤٥ ويفسر هذا الفارق بفلاء الأسعار بعد الحرب وبعض التبدل في نوع المستوردات حيث ازدادت بعد الحرب مستوردات الكماليات الغالية الثمن الخفيفة الوزن. كذلك يظهر الفلاء في أرقام الصادرات حيث ازدادت قيمتها وندى وزنها.

وهكذا تربنا الأرقام المشتركة إلى الاتجاه عينه الذي نشهده في أرقام لبنان المنفردة لاسيما عندما ندرئ أن أكثر الاستيراد في الأرقام المشتركة كانت نهايته لبنان وأن أكثر التصدير كان منشأه سوريا.

بقى علينا أن نعلل كيفية تمكن لبنان من الاستمرار طيلة هذه السنوات في عجز دائم في ميزانه التجاري وهذا ما ستعالجه عندما نتناول بحث ميزان المدفوعات.

ج - نوع السلع - منشؤها ونهايتها :

أما الآن فلنلق نظرة على نوع السلع التي تدخل التجارة الخارجية اللبنانية ولنتبين منشأ المستوردات ونهاية المصدرات - إن ثلث مستوردات لبنان تتألف من مواد غذائية . حيوانات حية ناقصاة - وحنطة ودقيق وجبن وزبدة وسمن وأرز وسكر - هذي هي أهم مستوردات من المواد الغذائية . أما مستورداته الرئيسية الأخرى فهي المنسوجات ورسائل النقل والحديد والفولاذ والخشب والجلود الخام والاممدة والفاصلات الكيميائية والبذور الزيتية والورق والآلات والأجهزة .

ويستورد لبنان كمية كبيرة من الذهب كل عام ففي سنة ١٩٥٢ بلغ مجموع ما استورده لبنان من الذهب ١١ طناً وبلغت قيمته ٤٤ مليون ليرة لبنانية أي أكثر من عشرة بالمائة من مجموع المستوردات . واستيراد الذهب في لبنان مباح غير أن تصديره منوط برخصة تمنحها وزارة الاقتصاد الوطني وهذه الوزارة لا تتأخر في منح الرخصة إذا كان الذهب المصدر قد أدخل عليه تغيير

صناعي أي أنه قد ساهم فيه عمل لبناني كالصباغة مثلا والفارق الكبير الذي يراه المرء باستمرار بين ما يستورد لبنان من ذهب وما يصدر يحمل على الظن بأن هنالك تصديرا غير مشروع إلى مدى واسع ولكن لا يمكننا الجزم في ذلك. أما مصدرات لبنان فعلى نوعين : مصدرات زراعية ومصدرات صناعية وأهم المصدرات الزراعية الفاكهة وخاصة التفاح والخضيات والموز ولبى ذلك البصل والبطاطا وحبوب القطن والخضروات الطازجة والزيتون النباتية وزيت الزيتون والتبغ . وأهم المصدرات الصناعية خيوط القطن وغزله والأسمنت ومشتقاته ، والصوف والجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية .

عندما ننظر في منشأ المستوردات اللبنانية لا نستطيع أن نشير إلى بلد واحد فنقول هذا هو البلد الذي يستورد منه لبنان دائما أكثر مما يستورد من سواه لأن الأولوية بين بلدان المنشأ قد تبدلت كثيرا في السنوات الأخيرة. ظلت فرنسا تحتل المركز الأول في أثناء الانتداب وكانت تليها حين ذلك فلسطين واسكن بعد الحرب انتقلت الأولوية إلى سوريا ثم إلى الولايات المتحدة وفي العام الماضي أي سنة ١٩٥٢ (لا أملك أرقام ٥٣) كان أكثر استيراد لبنان من الولايات المتحدة وقد بلغت حوالي ٨٠ مليون ليرة لبنانية وقد جاءت سوريا في المكان الثاني وبلغت قيمة المستورد منها ٦٣ مليون ليرة ثم بريطانيا ٤٦ مليون ثم فرنسا في الدرجة الرابعة وقد بلغ ما يستورد منها ٣٩ مليون ليرة لبنانية . وقد استورد لبنان في العام ذاته من الأقطار العربية ما قيمته ٩٠ مليون ليرة لبنانية أي ما يفوق خمس مجموع قيمة مستورداته أما توزيعها بين مختلف البلدان العربية فقد كان كما يلي :

سوريا ٦٣ مليون : العراق ١٣ مليون : العربية السعودية ٦ ملايين : مصر ٣ ملايين : الأردن ٤ ملايين ونصف : سائر البلدان العربية نصف مليون والمصدرات اللبنانية كالمستوردات تحول اتجاهها أيضا بعد الحرب الأخيرة .

لقد كانت فرنسا وفلسطين السوقين الرئيسيتين للسلع اللبنانية قبل الحرب

إذ كل من هذان البلدان يستوردان خمسين بالمائة من مجموع المصدرات اللبنانية أما الآن فإن البلد الأول للتصدير اللبناني هو سوريا وقد صدر إليها لبنان عام ١٩٥٢ ما قيمته ١٦ مليون ليرة لبنانية وبلى سوريا في ميزان التصدير اللبناني: العربية السعودية ومصر والولايات المتحدة وقد صدر لبنان إلى كل من هذه البلدان الثلاثة عام ١٩٥٢ بضائع تزيد قيمتها على ٧ ملايين ليرة لبنانية أما مجموع مصدرات لبنان إلى العالم العربي فتكاد تبلغ نصف مجمل مصدراته عامة وبلا حظ مما تقدم أن تجارة لبنان مع العالم العربي تكون قسما هاما في تجارته الخارجية وهذا مما قد أهاب للبنان في مناسبات عديدة أن يروج فكرة التضامن الاقتصادي بين الأقطار العربية. وقد قدم إلى الجامعة العربية أول مشروع لإيجاد اتحاد اقتصادي عربي كما أنه عقد في الستين الأخيرتين عدة اتفاقات تجارية ومالية مع كل من سوريا ومصر والعراق والأردن وبطلح إلى عقد اتفاقات أخرى مع سائر البلدان العربية.

د - تجارة إعادة التصدير وتجارة الترانزيت علاوة على ما تقدم بشأن

الاستيراد والتصدير الذي يحرمهما لبنان فإن هنالك نوعين آخرين في التجارة الخارجية يقوم بهما لبنان وهما إعادة التصدير وتجارة الترانزيت أما إعادة التصدير أو تصدير المستوردات بعد دفعها الرسوم الجمركية ودخولها إلى الجمهورية اللبنانية فلم تكن تجارة ذات بال قبل الانفصال الجمركي إذ بلغت قيمة ما أعاد تصديره لبنان وسوريا مشتركين مبلغ مليوني ليرة لبنانية عام ١٩٤٨ في حين أن هذا النوع من التجارة أي تصدير المستوردات من قبل لبنان وحده قد بلغ عام ١٩٥١: بعد الانفصال الجمركي ٨ ملايين ليرة وفي عام ١٩٥٢ بلغ ١٩ مليون ليرة وهذه الزيادة مفاجئة مردها إلى الانفصال الجمركي إذ أن قسما كبيرا من الاستيراد السوري كان يقوم به التجار اللبنانيون ولم يكن يحسب إعادة تصدير عندما كان الجمرك مشتركاً.

أما تجارة الترانزيت فهي مورد هام من موارد الدخل اللبناني تساعد على رواجها مؤهلات لبنان الطبيعية والبشرية والنشوية كما أخبركم سابقا ولا سيما كون بيروت المرفأ الوحيد على الساحل الشرقي للبحر المتوسط الذي يتمكن من استلام البضائع بكفاءة وعلى مجال واسع طيلة أيام السنة وخاصة

بعد حرب فلسطين وقفل مرفأ حيفا للبلدان العربية وعليه نرى أن حركة مرفأ بيروت ازدادت ازدياداً ملحوظاً تلك السنة إذ أن مجموع البضائع الخارجة من مرفأ بيروت عام ١٩٤٧ بلغ وزنها حوالي ٦٣ ألف طن ، بينما ارتفعت في سنة ١٩٤٨ إلى ١١٩ ألف طن أما البضائع الداخلة فقد ارتفعت من ٤٥٧ ألف طن عام ١٩٤٧ إلى ٧٧٢ ألف طن عام ١٩٤٨

والبضائع التي مرت عبر الأراضي اللبنانية السورية عام ١٩٤٩ قبل الانفصال البحرى فقد بلغت قيمتها ٣٤٢ مليون ليرة لبنانية أما في السنة الماضية أي سنة ١٩٥٢ فإن البضائع التي مرت بطريق الترانزيت عبر لبنان وحده فقد بلغت قيمتها حوالي خمسمائة مليون ليرة لبنانية هذا عدا ٩٧ طناً من الذهب قدرت قيمتها بمائتين وأربعين مليون ليرة لبنانية و ٢٢ مليون طن من البترول الخام من منشأ عراقي أو سعودي .

نما لاشك فيه أن الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط قد لعب دوراً هاماً في التجارة البرية عبر القارة الآسيوية وأفاد سكانه إفادة كبرى من موقع بلادهم وازدهرت البلاد من جراء ذلك إلى أن فتحت قناة السويس فحدث حداً ظاهراً من التجارة البرية مع آسيا الوسطى وآسيا و لا سيما وأن طرق النقل البرية كانت في ذلك العهد بدائية لم تقو على مراوحة النقل البحري :

أما اليوم وقد ارتقى النقل البري يرتقاء مدهشاً وحصل التقدم الباهر في صناعة السيارات وفي تعبيد الطرق أصبح في مصلحة الدول العربية المتاخمة للبحر المتوسط أو القريبة منه وهي لبنان وسوريا والأردن وربما أيضاً العراق أصبح في مصلحتها أن يزداد حجم تجارة الترانزيت عبر أراضيها إلى أكبر حد ممكن وعلى حساب التجارة البحرية ولا شك أن حظ البر بالتغلب على البحر أصبح اليوم أكبر مما كان عليه في أي ظرف سابق منذ فتح قناة السويس ولكن ذلك بشرط أن تتعاون هذه البلدان تعاوناً خالصاً فليجأ إلى تخفيض تكاليف النقل البري وتنظيمه وزيادة سرعته فتحسن طرق المواصلات أو تلغى رسوم الترانزيت وتسهل المعاملات التجارية وتخفف

رسوم الموانئ والتخزين وتسمح بمرور سيارات النقل دون الحاجة إلى نقل البضاعة من سيارة إلى أخرى أثناء الطريق عند عبور الحدود .

وهناك عوامل طبيعية واقتصادية في صالح تجارة الترانزيت تشجع على استمرارها وتكفل نجاح الجهود التي قد تبذل في سبيل توسيعها وقد تحقق لها الغلبة في منافساتها مع التجارة البحرية وأهم هذه العوامل هي اختصار المسافة. إن المسافة بين أوروبا وبنغازي عن طريق بيروت أقصر منها عن طريق السويس ٥٨٠٠ كم ، والمسافة بين أوروبا وطهران عن طريق بيروت أقصر ب ٥٢٠٠ كم يضاف إلى المسافة الوقت الذي تستغرقه البواخر ورسوم القناة فظهر جليا الأفضلية الاقتصادية للنقل البري شرط أن يؤمن بالطريقة المثلى القائمة على التعاون بين البلدان المعنية بشأن الترانزيت .

ولكننا نجد اليوم لكل بلد من هذه البلدان رغبات خاصة تتضارب غالبا مع رغبات البلدان الأخرى فلبنان مثلا يطلب حرية النقل التامة إلى الأردن والعراق وخاصة السيارات وطلب أيضا المحافظة على دوره التقليدي بأن يحصل على نصيب متوازن مع نشاطه الماضي في حقل الترانزيت وهو في الآن ذاته لا يرضى بانتقاص الفوائد العائدة إليه من الرسوم المختلفة وسوريا تريد الاشتراك في فوائد تجارة الترانزيت بحصة تتماشى لا مع نشاطها التاريخي في هذا الحقل بل مع مركزها الطبيعي أي أكثر من الحصة التي بعثت بها في الماضي وعليه فهي تسعى إلى نقل البضائع إلى الأردن مباشرة عن طريق اللاذقية بوضعها العقبات في سبيل النقل عن طريق بيروت وهي أيضا تشجع النقل بواسطة مكوك الحديد لأنها مسئولة عن العبور في مدخول السكك الحديدية أما الأردن فيطلب وصول مستورداته إليه بأسرع وقت وأدنى تكاليف وبعض المصالح فيه تدعو إلى توسيع ميناء العقبة منفذ الأردن الوحيد على البحر وتشجيع الاستيراد عن طريق هذا المرفأ . ويرغب الأردن مثل سوريا بتشجيع النقل بالسكك الحديدية لأنها مصلحة حكومية

والعراق يريد أن تتحسن طرق الترانسيت وتزداد سرعة النقل بهذه الوسيلة كي يتمكن من استيراد وتصدير بضائعه بأسرع وقت وأدنى تكاليف . وهو يرغب في تشجيع أرخص سبل النقل وأسرعها كي يستعيد سابق نشاطه في تجارة الترانسيت مع إيران .

وهكذا نرى أن رغبات الدول الأربع تتضارب نتيجة لحرص كل منها متفردة على تشجيع مرور البضائع عن طريق مراقبتها وبوسائط نقلها الخاصة . ورغبات هذه الدول حين تتضارب من هذه الناحية فإنها لا بد أن تلتقي في طلب أسرع طرق النقل وأرخصها ، هذا هو المبدأ العام الذي يجب أن تضعه هذه الدول نصب أعينها دون نقيذ باعتبارات محلية وأرباح سريعة إن تمت عن شيء . فهي إنما تم عن فقدان الحكمة وضيق الرؤيا ، فإنه يترتب على هذه الدول الأربع أن تعمل جميعها متعاونة على تأمين أسرع طرق النقل وأسهلها وأرخصها سواء أكان ذلك بالسيارة أو بالقطار . أما أن تحرص كل دولة منها على تشجيع مرور البضائع عبر أراضيها وعن طريق مراقبتها دون سواها ، وبوسائط النقل الممنوعة لديها بصرف النظر عن الصلاحية الاقتصادية لتلك الطرق والوسائل ، فذلك مما يعمل على استمرار تضارب في المصلحة ، وبالتالي يؤول إلى تأخير الترانزيت في المنطقة عامة ويقوى مركز المافيا البحري في المنافسة القائمة بين لبر والبحر فنفض إلى شركات الملاحة الأوروبية الأرباح الطائلة التي تستطيع الدول الأربع أن تقتصصها وتنفقها .

(٥) السياسة الجركية :

إن السياسة الجركية هي في النهاية وجه من وجوه "السياسة التجارية للبلاد ، فالسياسة التجارية العامة في لبنان هي عبارة عن محاولة لإحقاق درجة واسعة من الحرية في الاستيراد والتصدير حتى أنك نسكاد نجد كل نوع من البضائع الأجنبية معروضا في سوق بيروت ، والكثير من هذه بضارب المصنوعات الوطنية وذلك لأن للتجارة حتى الآن قوة أشد مما للصناعة ، وهي لا تزال

صاحبة السيطرة على السياسة الاقتصادية العامة مع العلم بأن هنالك بوادر تنذر بتبدل الحال مع الزمن .

والسياسة الجمركية متماشية مع هذه السياسة العامة . والتعريف الجمركية في حدود منخفضة لاسيما أنها تحسب على أساس السعر الرسمي للعمولات الأجنبية ، وهي تستعمل في الأساس كواسطة لجباية الأموال للتخزين أكثر منها واسطة للتحكم بالتجارة الخارجية ، ويوجد في لبنان درجات ثلاث للتعريف : التعريف العادية وتفرض على سلع غالب الدول ، وتعريف منخفضة كالتي كانت تمنح إلى فلسطين والتي تمنح باتفاقات خاصة مع البلدان العربية ، وتعريف قصوى كالتي تفرض على البضائع اليابانية .

وليس في لبنان تشريع يخول الحكومة حق منع استيراد سلعة منعا باتا ، بل أدنى تدبير إلى المنع هو نظام الإجازة المسبقة التي تخضع له بعض المواد المستوردة . وكذلك أيضا تخضع له بعض المواد المصدرة . والبضائع المستوردة التي تخضع لنظام الإجازة المسبقة هي التي تنتج مثيلاتها الصناعات اللبنانية على مستوى مماثل من الجودة ، وبوفرة قينة بد الحاجة المحلية . والنقص من الإجازة المسبقة هو حماية المصنوعات الوطنية والحد من طفيليات المنتجات الأجنبية . وهذه بعض البضائع التي تخضع لنظام الإجازة المسبقة هي : السكاكر والمأكولات كالبسكويت والمربيات والشيكولاتة والمعجنات والخل والبيرة والأحذية وموادها الخام والشنط والكرونون والثقاب والسكرول والكلونيا والمواسير والآلات وتجهيزات لمصانع الغزل وخيوط الحرير الطبيعي ونسيجه والأصباغ والأصلية .

ويتم لبنان في التصدير بالحرية التي يتصف بها الاستيراد . غير أن هنالك بعض البضائع يخضع تصديرها لنظام الإجازة المسبقة لكونها من المواد الغذائية الأساسية التي لا ينتج لبنان منها الكفاية . أولان تجارتها تخضع لتقنين دولي ، وهذه هي الحيوانات الحية والطيور والسمن والخطة والدقيق والشعير

والأرز وأكياس الخيش الجديدة والعلف أخصه التبن والحليب ومنتجات الألبان والآلات الصناعية .

ميزان المدفوعات

لقد وضعنا تجارة لبنان الخارجية وسياسته الجركية وأشرنا إلى العجز الكبير الذي يظهره ميزانه التجاري وقد بلغ ٣٦٠ مليون ليرة لبنانية في سنة ١٩٥٢ أو ما يعادل ثلث دخله القومي . غير أن الميزان التجاري يشير فقط إلى الفارق بين استيراد وتصدير السلع دون الخدمات .

أما في بلد كلبان حيث تلعب الخدمات دوراً أساسياً فإنه لا يمكن فهم الموضوع الاقتصادي دون معرفة ميزان المدفوعات ، ومع الأسف فإن الإحصاءات اللبنانية لانسعتنا كثيراً في محاولة استخلاص ميزان المدفوعات سداً لهذا النقص الإحصائي .

لقد بدأنا في معهد الدراسات الاقتصادية بدرس المدفوعات اللبنانية درساً إحصائياً محاولين التوصل إلى وضع ميزان للمدفوعات عن سنتي ١٩٥١، ١٩٥٢ غير أن هذه الدراسة لاتزال في بدايتها، وما توصلنا إليه من أرقام لا يزال تقديرياً تقريباً . على الرغم من ذلك نرى من المستحسن أن نعالج ميزان المدفوعات معالجة دقيقة ولو كانت معظم أرقامنا تقريبية .

لا يخفى عليكم أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل بجميع المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة بين سكان بلد ما وسكان البلدان الأخرى . وهذه المعاملات الاقتصادية تشمل تحويل ملكية البضائع أي ما ندعوه عادة استيراداً وتصديراً . وللقيام بخدمات لأجل البلد المعين من قبل الأجانب أو لأجل الأجانب من قبل سكان البلد المعين ، كما أنها تشمل الاستحقاقات المالية ، ونقل الأموال وتوظيفها ، ومصاريف السفر والنقل والسياحة والمنح والهبات إلى آخر ما هنالك من الخدمات التي تدعى غير منظورة . وفي لبنان قام جدول ما بعده جدول حول العجز في ميزان

المدفوعات ، فمن فئات نقول إن لبنان يشكو من عجز متزايد في ميزان مدفوعاته يهدد اقتصاده بالتقلص وهي لذلك تدعو إلى الحد من الاستيراد ، ومن فئات أخرى تدعى أن لبنان ينعم بفائض لا عجز في ميزان مدفوعاته وهي لذلك تدعو لإطلاق حرية التجارة إطلاقاً تاماً .

وبترامى لى أن أغلب الذين يتحدثون عن العجز والفائض يشكون من عدم الوضوح في مفاهيمهم لمذين المطالبين إذ هم لا يعرفانها. لذلك يجب أن نفهم جلياً ما الذى نعنيه بالعجز أو الفائض. بما أن ميزان المدفوعات بحسب التعريف السائد دولياً يشمل الدفع والاستحقاق المالى فهو بطبيعة الحال متعادل الكفتين. إن العجز أو الفائض إنما نعى به أمرين فقط : أولاً أن التعادل حاصل بواسطة انتقاص أو زيادة الحقوق المالية التى يملكها سكان البلد المعين عند سكان البلدان الأخرى عما كانت عليه في الفترة السابقة ، ففي حالة انتقاصها يشار إلى ميزان المدفوعات كمظهر عجز ، وفي حالة الزيادة يعتبر مظهر فائضاً . ثانياً : أن التعادل حاصل بواسطة تصدير الذهب أو استيراده ، ففي الحالة الأولى يعتبر الميزان في عجز ، وفي الحالة الثانية عكس ذلك .

على ضوء هذا المفهوم المعترف به للعجز والفائض في ميزان المدفوعات لا أستطيع أن أعتبر أن لبنان يشكو من عجز في ميزان مدفوعاته ، بل يترامى لى أنه ينعم بفائض واف .

أخلص إلى هذا الاستنتاج لسببين رئيسيين :

أولاً : أن الفارق الكبير بين استيراد لبنان للسلع وتصديره لها قد رافق تجارة لبنان الخارجية منذ أن دونت أرقامها ، أى منذ أكثر من ربع قرن ، ولا يعقل أن يكون هناك عجز مستمر في ميزان المدفوعات حسب تعريفنا له دون أن تنضب حقوق اللبنانيين المالية على الأجانب ، وأن يتوقف لبنان عن استيراد الذهب ويقوم بتصديره . وهو اليوم على العكس من ذلك يستورد ذهباً أكثر مما يصدره .

أما دعاة العجز فإنهم يجابهون هذه الحجة بقولهم إن مصروفات الحكومة

الفرنسية على جيشها وتجهزاتها في لبنان وسوريا كان يقوم بسد العجز في أثناء الانتداب الفرنسي . ومن ثم فإن مصاريف الجيوش الأجنبية في أثناء الحرب العالمية الثانية قد غشى العجز وأقام فائضاً كبيراً ، وأن اللبنانيين اليوم يسدون عجز ميزانهم باستزاف هذا الفائض الممثل بأرصدة أجنبية يمتلكها اللبنانيون .

أما جوابي على هذه الحجة فهو السبب الثاني الذي يحتمل على الاعتقاد بالفائض لا بالعجز هو الأرصدة اللبنانية في الولايات المتحدة . ومع العلم بأنه ليست هناك إحصاءات بالأرصدة اللبنانية في جميع العملات الأجنبية فإنني قد تمكنت من الحصول على الأرصدة اللبنانية في الدولارات ، وذلك حسب إحصاءات المصرف الفيدرالي الأمريكي في نيويورك . وإن الاتجاه الذي تظهره الأرصدة اللبنانية في الدولار لا يمكن أن تظهر عكسه الأرصدة اللبنانية في سائر العملات الأجنبية .

إذا صح ذلك فالأرصدة الأجنبية التي يملكها اللبنانيون آخذة بالازدياد لا بالنقصان كما تظهر الأرقام الآتية للأرصدة بالدولار :

٩,٨٧	ملايين دولار في آخر عام	١٩٤٦
٩,٨٧	• • • • •	١٩٤٧
١٠,٠٢	• • • • •	١٩٤٨
١٣,٦١	• • • • •	١٩٤٩
١٢,٣١	• • • • •	١٩٥٠
١٥,٣١	• • • • •	١٩٥١
١٩,٢٨	• • • • •	١٩٥٢

إن الأرصدة الأجنبية - إذا كانت ممثلة بأرصدة الدولار - تكون بدلا من تناوُلها بعد الحرب كما يدعى دعاة العجز قد تضاعفت بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٢ .

إن نكن قد أدلينا برأينا في أن ميزان المدفوعات اللبناني لا يشكو من عجز فإتينا لم نقسر بعد تفسيراً مقبولاً كيفية تغطية العجز الناجم عن الميزان التجاري، والذي قدره ٣٦٠ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٢.

لابأس إذن من إعطائكم في ختام هذه المحاضرة بعض الأرقام التقديرية التي توصلنا إليها بصورة أولية في الدراسة التي نقوم بها في معهد الدراسات، فهي وإن تكن لا تزال أرقاماً تقريبية غير مدققة تدقيقاً علمياً نهائياً، إلا أنها تعطىكم فكرة عامة في كيفية تغطية العجز في الميزان التجاري.

يغطي هذا العجز لعام ١٩٥٢ وقدره ٣٦٠ مليون ليرة لبنانية على الوجه الآتي:

الأموال الداخلية	ملايين الليرات اللبنانية
١ - إعادة تصدير	١٩
٢ - مصاريف البعثات والسفارات الأجنبية والهيئات الدولية في لبنان - ناقص فوائد الرساميل الأجنبية الموطن في لبنان	٣٠
٣ - مصاريف الطلاب الأجانب	٤
٤ - مدفوعات ومصاريف شركات البترول	٤
٥ - خدمات المرافئ والمطارات	٦
٦ - السياحة والاصطياف - ناقص مصاريف اللبنانيين للسياحة في الخارج	٥٥
٧ - خدمات تجارة الترانزيت	٥٠
٨ - هبات المهاجرين إلى ذويهم	٤٠
٩ - تجارة العمولة والمنطقة الحرة	٩٠
١٠ - خدمات سوق المال الحرة	٥٥
١١ - انتقال رساميل	٢٠
	<hr/>
المجموع	٢٧٣

وهذه التقديرات التي تشير إلى فائض لا يقل عن ١٣ مليون ليرة تشير إلى أن الأرصدة في العملات الأجنبية التي يمتلكها اللبنانيون قد ازدادت بهذا المقدار في عام ١٩٥٢ عما كانت عليه في عام ١٩٥١. وهذا الاتجاه ظاهر في أرصدة الدولارات .

قطاع الخدمات

مقدمة عن أهمية قطاع الخدمات بوجه عام

يعدر بنا في مطلع هذه المحاضرة أن تعدد تلك الأقسام التي يتألف منها حقل الخدمات محور بحثنا . هناك ثلاثة أقسام يحذر الإشارة إليها هي : السياحة والاصطياف ، المواصلات على أنواعها ، والخدمات الأخرى كخدمات المستشفيات والمدارس والمطاعم وما إليها . ومن المستحسن أن ننتقل الحديث بإلقاء نظرة خاطفة على نظرية النمو الاقتصادي من حيث علاقتها بمختلف حقول النشاط الاقتصادي . لتنبصر الأهمية المعطاة لقطاع الخدمات في نظريات التطور الاقتصادي .

لا شك أن نظريات النمو الاقتصادي متعددة وتختلف عن بعضها بأمور شتى . إلا أننا لسنا هنا في معرض المقارنة بين مختلف هذه النظريات والمفاضلة بينها لتبين ما هو صحيح منها وما هو باطل . بل كل ما نتوخاه هو إظهار الأهمية التي نعلقها بعض هذه النظريات على المركز الذي يحتله قطاع الخدمات في عملية التطور والنمو الاقتصادي . وعليه أكتفي بعرض نظرية أعتمدها أكثر شيوعاً من سواها وهي نظرية كولان كلارك التي تلخص فيما يلي : يقول كولان كلارك إن النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة قد مر في مراحل ثلاث . فالمرحلة الأولى تغلب فيها أهمية الحقل الزراعي أو ما نستطيع تسميته بالصناعات الأولية ، أي تلك التي تعتمد في إنتاجها اعتماداً كبيراً مباشراً على الأرض أو المرافق الطبيعية . وفي المرحلة الثانية تنعظم أهمية إنتاج المصنوعات

التي تعتمد في إنتاجها اعتمادا كبيرا على التجهيز الآلي. وعلى الرساميل المنتجة ، ويكون اعتمادها المباشر على الأرض والمرافق الطبيعية قليلا جدا . وفي المرحلة الثالثة تبرز أهمية الخدمات كالمواصلات والتجارة والخدمات الأخرى المتعددة. أي أنه كلما تطورت البلاد ازدادت الأهمية النسبية للحقل الصناعية الآلية والخدمات ، وضعفت الأهمية النسبية للحقل الزراعي .

ومما لا شك فيه أن الدلائل تشير إلى أنه كلما شقت بلاد طريقها نحو التقدم الاقتصادي، وازداد دخلها الوطني ، ازدادت الأهمية النسبية للحقل الصناعية والخدمات، ونقصت الأهمية النسبية للحقل الزراعي ، أي أننا إذا قبلنا أرقام الدخل الوطني ، أو عدد العاملين في كل حقل ، كقاييس صحيحة لأهمية الحقول المختلفة رأينا رجعا ن كفة الحقل الصناعي ، وبالتالي حقل الخدمات، كلما تقدمت البلاد اقتصاديا . وذلك معقول إذ أنه كلما ازداد الدخل الوطني وجه الأفراد قسما أكثر فأكثر من مداخيلهم نحو تلك الأقسام التي يتكون منها حقل الخدمات كالمواصلات والسياحة والمستشفيات والمدارس وغيرها، ولذا نرى أن الأهمية النسبية لهذا الحقل تزداد كلما ازداد تقدم البلاد الاقتصادي وازداد بالتالي دخلها الوطني .

ومثالا على ذلك ما نراه في تطور النسبة المئوية لعدد العاملين في الحقل الزراعي في الولايات المتحدة، إذ كانت تبلغ ٦٠ بالمائة سنة ١٨٢٠ م بمجموع عدد العاملين ، ثم أخذت بالهبوط حتى وصلت في سنة ١٩٣٠ إلى ٢٢.٥ بالمائة فقط . ويتفق ذلك مع حقبة تطور تصنيع تلك البلاد. كما أن النسبة المئوية لعدد العاملين في الحقل الزراعي في بريطانيا العظمى هبطت من ٢٢ بالمائة عام ١٨٤٠ إلى ٧ بالمائة عام ١٩٣٠ ، وفي ألمانيا من ٣٩ بالمائة عام ١٨٨٠ إلى ٢٢ بالمائة عام ١٩٣٠ ، وفي اليابان من ٨٤ بالمائة ١٨٧٠ إلى ٥ بالمائة عام ١٩٣٠ . وتدل الإحصاءات أيضا على أن الدخل المجني من الحقل الزراعي في الولايات المتحدة هبطت نسبته المئوية إلى الدخل العام من ٤٠ بالمائة سنة ١٧٩٩ إلى

١٢ بالمائة سنة ١٩٣٧ بينما زادت النسبة المثوية للدخل الصناعي من ٥ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة في المدة عينها .

قطاع الخدمات اللبنانية :

عندما نتقل من هذه النظرية العامة لتتفحص الوضع الراهن في لبنان نجد أن نظرية كولين كلارك لا تنطبق تماما على الاقتصاد اللبناني لأن قطاع الخدمات في لبنان على أهمية كبيرة جدا فهو لا ينقص دخلا وعمالة عن القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ولكننا نعلم يقينا أن لبنان لا يزال في بدء مرحلته الصناعية، أي أنه ليس ذلك البلد الكامل التصنيع لتعتبر عوا الخدمات فيه - كما هي الحالة الزاخرة - نتيجة طبيعية منطقية بحسب نظرية كلارك . ولكننا نعلم هذا النمو الشاذ في حقل الخدمات بسببين اثنين : أولهما أن لبنان بلد سياحة ومركز اتصال بين الغرب والشرق ، وثانيهما أن الاقتصاد اللبناني هو جزء من اقتصاد أوسع، أي أن نمو بيروت كبلد - مثال لشئ الخدمات - قائم في أساسه ليس على الطلب الناشئ ضمن حدود الجمهورية اللبنانية وحسب، بل على اعتبار أن بيروت المرفأ الأول لبعض البلدان ولا سيما العربية الشمالية ونحن إذا أخذنا أرقام الدخل والعمالة للمنطقة بأمرها عبطت أهمية الخدمات فيها هبوطا ملحوظا .

ذكرنا في بادئ الأمر أننا متقدم هذا القطاع إلى ثلاثة أقسام هي السياحة والاصطياف والمواصلات والخدمات الأخرى كخدمات المستشفيات والمدارس والمحامين وسنبحث كلامنا على حدة مبينين تصور كل قسم والأهمية الاقتصادية التي يركز عليها، غير أننا قبل أن نباشر تناول الأقسام المختلفة لهذا القطاع يجدر بنا أن نشير إلى الدخل الوطني المتأني من حقل الزراعة والصناعة .

لقد بلغ الدخل الوطني في حقل المواصلات وهو يشعل السيارات على أنواعها من كبيرة وصغيرة والسكك الحديدية والطائرات ووكالات السفر والجراجات والنقل البحري ، بلغ ٧٣ مليون ليرة عام ١٩٥٠ . وبلغ الدخل الوطني الناجم عن الخدمات الأخرى وهذه تشعل المدارس والمستشفيات

والأطباء وأطباء الأسنان والقابلات والمحامين ووكالات الدعاية والنقابات والسينمات وسباق الخيل والملاهي والنوادي والمطاعم والفنادق والمصورين وماسحي الأحذية والمصابين والحلاقين والمؤسسات الخيرية. بلغ مائة مليون ليرة أما مداخيل السياحة والاصطياف فإنها مقسمة ما بين حقول الاقتصاد المختلفة ولا يمكن أن يشار إلى الدخل الذي تنتجه السياحة والاصطياف في حقول الزراعة مثلاً أو حقول الصناعة أو الحقول الأخرى فإن الدخل الناشئ في جميع قطاعات الجسم الاقتصادي اللبناني يزداد بفضل السياحة والاصطياف، وسنشير إلى أهمية هذا النشاط الاقتصادي عندما نتناوله على حدة. ولكن بالنسبة إلى نصيب الدخل الوطني في الخدمات التي يمكن حصرها فسنكتفي بالدخل الناجم عن المواصلات، والخدمات الأخرى كما عددناها. ولاحظ أن الدخل المتأني منها بلغ ١٧٣ مليون ليرة عام ١٩٥٠ بينما بلغ دخل الزراعة ١٧٦ ودخل الصناعة ١٣٧ مليون ليرة، وترينا هذه الأرقام مبلغ الأهمية التي لهذا الحقل في الاقتصاد اللبناني. فلننظر إذاً إلى أقسام هذا القطاع بادئين بالسياحة والاصطياف.

(١) السياحة والاصطياف :

نما لاجدال فيه أن هنالك عوامل عديدة طبيعية وبشرية وتاريخية تجعل من لبنان مركزاً ممتازاً للسياحة والاصطياف والإشتاء. منبها المناخ المعتدل صيفاً وشتاءً، فالشتاء في السواحل غير قارس والصيف في الجبال غير قائف، ومنها الارتفاعات المتنوعة وقرب البحر إلى الجبال الشاهقة بحيث يتمكن المرء من ممارسة رياضة التزجج والسياسة في يوم واحد، ومنها سهولة الوصول إلى لبنان لارتباطه بشبكة سريعة مع دول الشرق الأوسط ومع الغرب، وسهولة النقل في داخله بفضل الشبكة الممتازة من الطرق المعبدة فيه.

وقد استغل اللبنانيون هذه المنح الطبيعية فعملوا على جذب العدد الأكبر من السائحين، وبالتالي على إغناء الدخل الوطني من هذه الناحية. فالسياحة والاصطياف يكونان مورداً على جانب عظيم من الأهمية للبنان، ويفتحان لأدلى

المناطق الجبلية أبواب أعمال أخرى مكملة للأعمال الزراعية التي يقومون بها ، وعدا عن ذلك فهناك الربح المتأتي من الأعمال التجارية بسبب وجود السائحين والمصطافين ، وتكشف لنا تقديرات مفوضية السياحة العامة في بيروت عن أن في لبنان ما لا يقل عن عشرة آلاف مستثمر ومستخدم يربحون من صناعة السياحة ، ويستخدمون ما بين ٢٥ ألف إلى ٣٠ ألف شخص من الطبقات الوسطى والفقيرة .

وقد تعطينا الإحصاءات التالية عن عدد السائحين ، والمبلغ الذي ينفقونه في لبنان ، صورة أوضح عن وضع السياحة والاصطاف في الماضي القريب وفي الوقت الحاضر .

لقد قصد لبنان قبل الحرب العالمية الثانية سنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ نحواً من ١٦٤٠٠ و ٢١٥٠٠ و ٢٩٣٠٠ سائح على التوالي ، وأما بعد الحرب فقد أم لبنان ٦٧٩٧٥ و ١٢٧٢٤٦ و ٢١٦٣٣٠ سائح لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ على التوالي . إلا أنه يجب أن نذكر هنا : أن في إحصاءات ما بعد الحرب : بعد سائحاً كل من قضى أكثر من ٢٤ ساعة في لبنان ، ولذا قد تكون الأرقام التي أوردناها لفترة ما قبل الحرب قليلة بالنسبة إلى هذه القاعدة .

ولكن مهما يكن النقص في تلك الأرقام فإنه لا شك فيه أن عدد السائحين قد ازداد زيادة كبيرة جداً في السنوات الأخيرة . وربما يرجع ذلك إلى إنشاء مطار بيروت الدولي ، وإلى انصاع الدعاية الخارجية للسياحة والاصطاف في لبنان ، وإلى حرية التعامل ما بعد وحرية الاستيراد . فإن السائح يستطيع أن يدخل إلى لبنان أي مبلغ يريده من العملات الأجنبية دون استثناء ، ويستطيع أيضاً أن يجد في سوق لبنان جميع عملات العالم بالوفرة التي ينبغيها . وأن يخرج من لبنان أي مبلغ من أي عملة يشاء . وهو بالإضافة إلى ذلك يستطيع أن يجد في أسواق لبنان معظم السلع العربية من ضروريات وكاليات أي كان منشؤها . وقد قدرت مفوضية السياحة والاصطاف مجموع ما أنفقه السياح في لبنان بستين مليون ليرة لعام ١٩٥١ ، ومن حوالى سبعين إلى ثمانين مليون ليرة لعام ١٩٥٢ . وربما يجب أن ألفت نظركم إلى أننا لا نستطيع أن نعتمد كثيراً على هذه الأرقام لأنها ليست إلا مجرد تقديرات عامة . ومصطلح السياح كما استعمله

المفوضية يشمل الزوار العابرين الذين يمكثون أكثر من ٢٤ ساعة في لبنان ، كما أنه يشمل المصطفين الذين يؤمون جبال لبنان حيث يمكثون مدة لا تقل عادة عن الأسبوعين ، وتزيد في معظم الأحيان على ستة أسابيع ، وتبلغ ثلاثة شهور في كثير من الحالات .

أما عدد المصطفين على حدة - ويشكل معظم هؤلاء أبناء البلدان العربية - فقد قدر لسنة ١٩٥١ بنحو من ٢٥ ألف ، ولسنة ١٩٥٢ بنحو من ٣٠ ألف ، أما معدل إقامة المصطفين فهي أربعين يوما ، وإذا ما قسمنا السائحين لسنة ١٩٥٢ حسب المناطق التي أتوا منها فإننا نجد مايلي :

من الشرق الأدنى ١٥٣٣٧٩ من الشرق الأوسط ٣٩٣٦
من الشرق الأقصى ٣٩٤ من أفريقيا (عدا القسم المعتبر من الشرق الأدنى والأوسط) ٣٦٤
من شمال وجنوب أمريكا ٢٢٢٨٢ من أوروبا ٢٢٨٥٣
من استراليا ونيوزيلندا ٢٢٥ من مختلف مناطق العالم الأخرى ١٩٣٠

وقد أتى من هؤلاء ١١٨١٩ بطريق البر ، ١٠١٨٤ بطريق البحر ، ٨٥٨٩٦٩٠ بطريق الجو .

وإننا لنلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد السائحين الأوروبيين والأمريكيين في السنوات الأخيرة فإن إحصاءات ما قبل الحرب تبرز لنا مايلي : سنة ١٩٣٦ بلغ عدد السائحين الأوروبيين وأمريكيين ٨٧٠٠ وسنة ١٩٣٧ بلغ ١٠٣٠٠ وسنة ١٩٣٨ بلغ ١٠٥٠٠ وإذا ما علمنا أن عدد السائحين الأجانب بلغ ١٢٩٣٣٠ عام ١٩٥٢ فإننا نرى بوضوح الزيادة العظيمة . أما الزيادة في عدد المصطفين فلم تكن بهذه النسبة الكبيرة كما تشير الأرقام التالية :

السنة	عدد المصطفين	السنة	عدد المصطفين
١٩٣٦	٧٧٠٠	١٩٤٦	١٣٠٠٠
١٩٣٧	١١٢٠٠	١٩٤٧	١٣٠٠٠
١٩٣٨	١٨٨١٠	١٩٥١	٢٥٠٠٠
١٩٣٩	١٥٣٠٠	١٩٥٢	٢٠٠٠٠

يستخلص من هذه الإحصاءات أن زيادة عدد السائحين زيادة كبيرة لسنوات ما بعد الحرب ، وخصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة ، يرجع في الدرجة الأولى إلى زيادة عدد السائحين الأجانب من أوروبيين وأمريكيين . ولقد ذكرنا الأسباب الرئيسية لتلك الزيادة ، وعلى الرغم من أن عدد المصطافين قد تخطى الآن أرقام ما قبل الحرب فإن ذلك لم يكن بنسبة كبيرة . وهكذا يجدر بنا أن نتميز بعض العوامل التي تعيق ازدهار الاصطاف في لبنان ومنها غلاء المعيشة ، وارتفاع قيمة العملة اللبنانية بالنسبة إلى العملات الأجنبية ، وعدم اتساع الفنادق لعدد كبير من الزوار والأجانب ، والتأخر في تجديد الفنادق وتطويرها لتتناسب دائماً مع أحدث النظريات العصرية . والإهمال أحياناً في تنظيم وسائل النقل داخل لبنان وفي جعلها سهلة ومرجحة وفي خفض تكاليفها . والنلكو في تعميم أسباب التسلية والترفيه في جميع المناطق وإيجاد التسلية المناسبة لجميع طبقات المصطافين ، والقيود الخارجية التي تفرضها بعض البلدان المجاورة على رعاياها من حيث نقل الأموال أو نقل الأشخاص كما هي الحالة في مصر وفي سوريا مثلاً .

فإذا ما أراد لبنان أن يحصل على دخل أوفى من السياحة والاصطاف عليه أن يتخذ كل الصعاب باتخاذ الخطوات الآتية :

الدعاية الخارجية الواسعة لتعريف لبنان في العالم الخارجي ولا سيما العالم الغربي بواسطة هيئة حكومية مركزية . تنظيم السير وتوطيد الأمن في الداخل ، وتجميل المصائب ، والسهر على راحة السائحين بشئ الوسائل الأخرى وأهمها : مراقبة الأسعار وقمع الغش ، إرسال بعثات حكومية إلى أوروبا لتعلم كيفية استثمار الفنادق ، والمساعدة في بناء عدد كاف من الفنادق والقبيلات الصغيرة ، وتجدر هنا الملاحظة بأن في لبنان اليوم ٥٨٥ مؤسسة فندقية تحتوي على ١٤٢٥٠ سريراً . ولكن لا يصلح منها لاستقبال السائحين الأجانب من الطبقة الوسطى فافرق سوى ٢٧٠٠ - ٢٨٠٠ سريراً ، وأخيراً لا تنفع المصحات لقبول المرضى وطالبي النفاحة من البلدان المجاورة .

هذه هي الخطوط الرئيسية لتنشيط السياحة والاصطياف في لبنان ، وللسياحة في لبنان إمكانيات كبيرة لو تم استغلالها على الوجه الأمثل لتمتع لبنان بزيادة ضخمة في دخله الوطني، ويظهر لنا ذلك بجملة . عندما نطلع على ماوصلت إليه مصروفات السائحين في البلدان الأوروبية، فقد قدرت مصاريف السياحة العالمية عام ١٩٥٢ مايقارب ثلاثة آلاف مليون دولار في ذلك القسم من العالم الخارج عن النفوذ الروسي وبمعى ٤٠ بالمائة من هذه المصروفات إلى السائحين الأمريكيين ٣٠٠ بالمائة إلى السائحين المنتمين إلى بلدان الكتلة الاسترلينية ٣٠٠ بالمائة إلى السائحين من سائر مناطق العالم، وإن تلك مصاريف السياحة أو مايقارب البليون (المليار أى ألف مليون) من الدولارات صرف في أوروبا، نالت إيطاليا النصيب الأكبر وقدره ٢٤٦ مليون، ثم بريطانيا ٢٢٣، فرنسا ١٨١، سويسرا ١٤٦، ألمانيا ١٠٢. وتقدر مصروفات السياحة العالمية في الشرق الأدنى عام ١٩٥٢ فقط بخمسة وخمسين مليون دولار. كان نصيب لبنان منها حوالى خمسة عشر مليوناً، وسوريا ستة ملايين ومصر أربعة ملايين والأردن أربعة ملايين ونصف واليونان تسعة ملايين ونصف، وقبرص ثلاث ملايين، والعراق ثلاثة ملايين ونصف، وتركيا أربعة ملايين ونصف، وإسرائيل ٥٠٤.

إن هذه الأرقام تظهر جليا الإمكانيات الواسعة لزيادة الدخل من السياحة العالمية في منطقة الشرق الأدنى وخاصة في لبنان .

(ب) المواصلات :

ننتقل الآن إلى بحث البحث الثانى من قطاع الخدمات وهو قسم المواصلات . وأهم وسائل المواصلات داخل لبنان وبين لبنان والبلدان المجاورة هي السيارات ، يليها السكك الحديدية . وأهم وسائل اتصاله بالخارج هي البواخر والطائرات .

١ - الطرقات والسيارات :

فلننظر أولاً في الممرات والسيارات :

إن طرقات لبنان على ثلاثة أنواع : الطرق الدولية وهي تصل لبنان بالخارج وأهمها طريق بيروت صبر اليدر دمشق ، والطريق الساحلي الذي يصل لبنان بـفلسطين في الجنوب وبسوريا في الشمال وهي معروفة بطريق صيدا - بيروت طرابلس ، وهناك طريق أخرى موازية لهذه تخترق سهل البقاع مارة بين سلسلي جبال لبنان بأهم مناطقه الأخرى وخاصة بقرى الاصطيف ، وأخيراً هنالك الطرق الثانوية وهي تربط الطرق الرئيسية بعضها ببعض وتسهل الاتصال بالقرى الصغيرة . فلبنان مجهز من هذه الناحية تجهيزاً أحسن ، على أنه لا تزال هناك مشاريع عدة غير كاملة لفتح طرق جديدة ، وتحسين بعض الطرق القائمة وبالأخص تحسين شبكة المواصلات التي تربط بعض المناطق الزراعية بالقرى الرئيسية ، مع العلم أن ماتصرفه الحكومة على الطرقات يبلغ عادة حوالي ٥ بالمائة من الموازنة العامة .

ومن الظواهر الغامضة في وسائل نقل الركاب وجود عدد كبير من شركات النقل الصغيرة ، ومن سائق السيارات الأفراد الذين يملكون سياراتهم أو يعملون عليها بالآجرة . وهؤلاء يؤمنون السفر بأسعار رخيصة على أكثر شبكات الطرق في لبنان ، على أن هذه الشركات وهؤلاء ينقصهم التنظيم . وقد ازداد عدد السيارات العاملة في لبنان زيادة كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة ، ففي سنة ١٩٤٨ بلغ عدد السيارات العمومية والخصوصية معاً على مختلف أنواعها من سيارات كبيرة وصغيرة لنقل الركاب وسيارات شحن يبلغ ١١١٢٣ ، ثم ارتفع العدد إلى ١٢٨٣٤ سنة ١٩٤٩ و ١٤٤٢١ سنة ١٩٥٠ و ١٦٧٠٩ سنة ١٩٥١ و ١٩٨٨٠ سنة ١٩٥٢ . وهكذا فإن نسبة الزيادة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ بلغت ٧٨ بالمائة . وقد بلغ عدد السيارات في لبنان لكل عشرة آلاف من السكان عام ١٩٤٩ ستة وخمسين سيارة يقابلها في مصر مثلاً ٣٥ سيارة ، وفي سوريا ٣٠ وفي العراق ٣٥ ، وفي أندونيسيا ٦ ، وفي البليجيك ٤٢٠ ، وفي بريطانيا ٦٣٥ ، وفي كندا ١٦٦٠ ، وفي الولايات المتحدة ٣٩٥٠ ، وهذا يظهر ما للسيارات من أهمية في لبنان بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى والبلدان الآسيوية ، مع العلم أن البلدان الصناعية يفوق عدد السيارات فيها

منسوبة إلى عدد السكان ما هو عليه في لبنان بمراحل واسعة . أما الدخل الوطني الناشئ عن السيارات والجراجات فقد بلغ حوالي ٤٢ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٤٨ . و ٤٤ مليون عام ١٩٤٩ . و ٤٦ مليون عام ١٩٥٠ .

٢ - السكك الحديدية :

يوجد في لبنان نوعان من خطوط السكك الحديدية - الخط الضيق الذي يصل بيروت برياف ودمشق ويبلغ طوله ١٤٧ كم ، والخط العريض الذي يمتد من بيروت جنوباً إلى حيفا، وشمالاً إلى طرابلس فحمص فحلب ، ويبلغ طوله ما بين رأس الناقورة وطرابلس ١٢٩ كم . وهناك خط عريض آخر يصل رياق بحمص فحلب .

إن حركة نقل الركاب والبضائع في السكك الحديدية أخذت في الهبوط بعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا فإن الأهمية الاقتصادية للسكك الحديدية أخذت في النقصان ، والحكومة اللبنانية مضطرة بموجب عقدها مع الشركة المسؤولة في السكك الحديدية أن تسد كل عجز مالي ينتج عن عدم التمكن من تغطية التكاليف الناجمة عن تسيير القطار في لبنان . أما عائدات الشركة في السنوات الأخيرة ووزن البضائع المنقولة على خطوطها فكانت كما يلي : بلغت العائدات عام ١٩٤٩ بمبلغ ٤.٠٢٧.٠٠٠ ليرة لبنانية ، وبلغت زنة البضائع المنقولة ٥١٦.٠٠٠ طن . وفي عام ١٩٥٠ بلغت العائدات ٤.٤٩٥.٠٠٠ ليرة ، والوزن ٥٩٧.٠٠٠ طن . وسنة ١٩٥١ بلغت العائدات ٤٦٤٥.٠٠٠ ليرة ، والوزن ٦٨٦.٠٠٠ طن .

أما من حيث نقل البضائع حسب عدد الأطنان الكيلومترى (بالآلاف) فقد هبطت من ١٠٢٧٦٩ سنة ١٩٣٨ إلى ٥٧٩٩٩ سنة ١٩٥١ ومن حيث عدد الركاب الكيلومترى (بالآلاف) فقد هبطت من ١٠٠٧٥٧ سنة ١٩٣٨ إلى ١٢٥٠٤ سنة ١٩٥١ .

أن هناك عدة عوامل لهذا الهبوط أهمها مزاحمة سيارات الشحن

وسيارات الركاب للخطوط الحديدية وتوسيع شبكة الطرقات وإصلاحها . ثم إن وجود خطين حديديين مختلفي العرض يؤدي إلى الإبطاء بالنقل ، وإلى زيادة التكاليف . ويعمل بالتالي على أخذ من رواج النقل الحديدي ، وبما ساعد على هذا التقلص في النقل الحديدي اضطراب الشركة لرفع التعريفة وإقفال كثير من المحطات ، وعدم تجديد القاطرات والعربات . هذا ويجب ألا يغرب عن بالنا أيضا أن الوضع الجغرافي في لبنان لا يساعد كثيرا على إنماء النقل بواسطة السكك الحديدية .

٣- المرافئ والمطارات

كما هو معلوم يوجد في لبنان مرفأان : مرفأ بيروت وهو من المرافئ الهامة في البحر المتوسط ، ومرفأ طرابلس الذي تسكد تقتصر أهميته على نقل البترول والخصبات . وقد فتح مؤخرًا شبه مرفأ في الظهراني قرب صيدا لنقل البترول من الأنابيب الممتدة عبر الصحراء من البلاد العربية السعودية . وتدل الإحصاءات على أن أعمال مرفأ بيروت قد ازدادت زيادة هامة في سنوات ما بعد الحرب ، كما أن ما بين عام ١٩٣٢ و ١٩٣٩ دخل هذا المرفأ ٦٥ بالمائة من مجموع مستوردات لبنان وسوريا ، وخرج منه ١٧ ٪ من مجموع مصدراته . إذ أن نصف مصدرات البلدين كانت تذهب إلى فلسطين بطريق البحر ، وبالطبع هبطت حركة المرفأ في زمن الحرب - ولكنها أخذت بازدياد كبير بعد الحرب فنخطت أرقام ما قبل الحرب ، ويرينا الجدول الآتي تطور حركة المرفأ بعد الحرب .

السنة	الخصائخ المداخلة بالأطنان	الخصائخ الخارجة بالأطنان
١٩٤٥	١٢٧٥٢٨	٢٦٥٩٠
١٩٤٦	٣٠٠٠٧٩	٨٦٧٧١
١٩٤٧	٤٥٦٨٠٩	٦٣٨١٨
١٩٤٨	٧٧٢٥١٤	١١٩٢٣٨
١٩٤٩	٨٠٦٠٧٥	١٤٣٠٩٤
١٩٥٠	٨٣٢٤٧٥	٢١٩٠٠٦
١٩٥١	٩١١١٩٦	٢٢٥٠٨٦
١٩٥٢	٨٧٨٩٠٥	٢٤١٦٤٩

وإذا ما عدنا أن دخل المرفأ سنة ١٩٣٩ بلغ ٥٢٢٣٠٠ وما خرج منه بلغ ١١٠٤٤٥ نرى أن النسبة المئوية للزيادة في الداخل بلغت ١٦٨ بالمائة وللخارج بلغت ١١٨ بالمائة، ويلاحظ بطريق العرض أن الانفصال البحرى عن سوريا وتعزيز مرفأ اللاذقية لم يؤثر كما كان يتوقع الكثيرون تأثيرا سينا في الاتجاه السعودى حركة مرفأ بيروت، مع العلم أنه لم يتض زمن كاف على الانفصال البحرى يمكن من الحكم الصحيح في هذه الناحية.

أما المطارات فإن أهمها مطار بيروت الدولى وهو من المطارات الكبرى في العالم، وهناك ثلاثة مطارات أخرى صغيرة لا أهمية اقتصادية لها كضار رياق ومطاور القليعات قرب طرابلس.

وأما مطار بيروت فيمر فيه أربعة وعشرون خطا رئيسيا، وعدة خطوط فرعية. في سنة ١٩٥٢ سجله ١٤٧٦١٠ مسافرا و١٣٦٠ طنا من البضائع، وأقلع منه في العام ذاته ١٥١٣١٧ مسافرا و٢٤٧٦ طنا من البضائع.

هذه نمحة عابرة عن أهمية المواصلات في لبنان، وقد برز في سياق عرضنا لهذا القسم من قطاع الخدمات ما لمرفأ بيروت ومطاراتها من أهمية بالغة في الاقتصاد اللبنانى، ويجعل بنا قبل الانتقال إلى حيث القسم الأخير من قطاع الخدمات أن نشير إلى أن الدخل الوطنى الناجم من حفل المواصلات بحسب

دراسة الدخل التي قمت بها وأشرفنا عليها سابقا قد بلغ ٧٢ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٠ أو ما يقارب ٧ بالمائة من تقدير مجموع الدخل العام ، وأما عدد العاملين في حقل المواصلات سنة ١٩٥٠ فقد بلغ تسعة عشر ألفا .

(ج) حقل الخدمات الأخرى :

أما القسم الأخير في حقل الخدمات وقد دعونا (الخدمات الأخرى) فيشمل كما ذكرنا سابقا المدارس والمستشفيات والأطباء وأطباء الأسنان والقبالات والمؤسسات الخيرية والمحامين ووكالات الدعاية والقبالات والسينما والملاهي على أنواعها والنوادي والمطاعم والفنادق والمصانع والحلاقين والمصورين وما سجي الأحذية .

إن بحثنا لهذا القسم سيقصر على نظرة عامة نلقينا على أهميته الاقتصادية والأهمية النسبية لبعض فروع .

ترينا دراسة الدخل الوطني المشار إليها سابقا أن الدخل الوطني الناجم من هذه الخدمات بلغ ٤١ مليون ليرة عام ١٩٤٨ وبلغ ٩٢ مليون ليرة عام ١٩٤٩ وبلغ ١٠٠ مليون ليرة عام ١٩٥٠ .

وتجدر الملاحظة هنا أن المدارس والفنادق يكونان أكبر موردٍ للدخل في هذا القسم في قطاع الخدمات إذ يشكلان ثلثهما معا حوالي ٥٠ بالمائة من مجموعة دخل الخدمات التي يشملها هذا القسم .

وإذا ما أردنا أن ندقق أكثر فإننا نرى أن الأجور والمعاشات بلغت ٣٨ بالمائة من مجموع الدخل ، والإيجارات بلغت ١٤ بالمائة ، بينما بلغت الأرباح ٤٨ بالمائة ، نأير الأهمية النسبية للأرباح في حقل الخدمات ، وهذا معقول فالنسبة التي يتفوق بها دخل الطبيب أو المحامي بمجموع دخل مستخدميهما هي أكبر بكثير من النسبة التي يتفوق بها دخل صاحب المصنع بمجموع دخل عماله ذلك المصنع . وقد بلغ عدد العاملين في هذا الحقل أكثر من ستة عشر ألفا عام ١٩٥٠ و نرى أن الفنادق والمدارس معا قد استخدمت في هذا العام حوالي ثلثي العاملين في الحقل ، ونسكن بينما كان مستوى الأجور في المدارس للخدمة ذاتها أعلى من متوسط جميع الأجور بمدى كبير فإن معدل الأجور في فرع الفنادق قد كان أدنى من المتوسط العام . وقد أظهرت الدراسة المشار إليها سابقا أن

المستخدمين الذين يقضون أجنس الأجور هم مستخدمو أطباء الأسنان والمصابيح والمحامين . بينما قد ظهر المحامون إذ نالوا أكبر قسم من الأرباح في الخدمات التي يؤديها أفراد لا مؤسسات . إذ بلغ متوسط أرباح المحامين أحد عشر ألفاً من الليرات اللبنانية عام ١٩٥٠ . أما في الخدمات التي تقوم بها المؤسسات فإن أعلى متوسط للدخل بالنسبة إلى المؤسسة الواحدة كان من نصيب النوادي الليلية . إذ بلغ متوسط دخل المؤسسة الواحدة ١٩٢ ألف ليرة لبنانية في سنة ١٩٥٠ . ويليهما المستشفيات إذ بلغ متوسط دخل المستشفى الواحد ١١٨ ألف ليرة لبنانية . ثم دور السينما حيث بلغ دخل المؤسسة الواحدة ٧٩ ألف ليرة لبنانية . أما من حيث النشاط الصحي والثقافي في لبنان فإن الأرقام التي شملتها الدراسة المذكورة تخمن على الاستنتاج بأن المستوى الصحي والثقافي في لبنان يضاهي بعض البلدان الغربية ويغزو البلدان العربية والآسيوية كما يظهر في الجدولين الآتيين :

الجدول الأول: الأطباء والمستشفيات في مختلف البلدان

عدد السكان للمستشفيات الواحدة في	عدد السكان لطبیب الواحد	سنة	اسم البلد
١٩٠	١٥٠٠	١٩٤٧	لبنان
٦٥٠	١٣٠٠	١٩٤٨	قبرص
٩٥٠	٤٥٠٠	١٩٤٥	مصر
١٣٣٠	١٢٠٠٠	١٩٤٨	مراكش
٧٠٠	١٢٠٠	١٩٤٦	اليابان
١٢٠	٩٨٠٠	١٩٥٠	كندا
١٣٠	٦٥٠	١٩٤٢	الغنا
٩٠	١٦٠٠	١٩٤٧	أسوج
١١٠	٨٠٠	١٩٤٧	أمريكا

الجدول الثاني

نسبة السكان الى عدد المدارس وعدد الأساتذة

عدد سكان المدرسة الواحدة	عدد سكان الأساتذ الواحد	نسبة	بلد
٦٩٠	١٧٠	١٩٤٧	لبنان
٦٣٠	٢٤٠	١٩٤٨	قبرص
٢٥٥٠	٣٤٠	١٩٤٨	مصر
٣٦٧٠	٦٣٠	١٩٤٨	العراق
١١٦٠	٤٤٠	١٩٤٧	تركيا
٢٨٠	١٤٥	١٩٤٦	كندا
١٢٠٠	١٨٥	١٩٤٨	بريطانيا
١١٠٠	١٦٥	١٩٤٨	الهند
٧٠٠	١٣٠	١٩٤٥	أمريكا

القطاع المالي

إن التمويل بمعناه الواسع يشير إلى جمع وتوزيع الموارد المالية . فالتمويل الخاص يعني جمع وتوزيع الموارد المالية في القطاع الخاص . والتمويل الحكومي في القطاع الحكومي . والاثنان يشكلان معا عملية تمويل الاقتصاد الوطني . ويؤثران تأثيراً بالغاً في التطور الاقتصادي .

١ - التمويل الخاص في لبنان :

إن حقل التمويل الخاص يضم نشاطات المؤسسات كشركات التأمين والمصارف والجمعيات التعاونية والبيوتات التجارية والتمويل الضمني لدى الشركات المساهمة . بل إننا في هذا البحث سنقتصر مضطرين على الجهاز

المصرفي أولاً، لأهمية هذا الجهاز بالنسبة إلى عملية التمويل الخاص، وثانياً لعدم توفر المعلومات حول أجهزة التمويل الأخرى.

(١) الجهاز المصرفي اللبناني :

١- أنواع المصارف وعملياتها :

نبدأ أولاً بوصف أنواع المصارف وعملياتها.

تقوم بأعمال الصيرفة في لبنان حالياً أربعة أنواع من المصارف :

- ١ - مصرف الإصدار ٢ - المصارف التجارية ٣ - مصارف الزهونات ٤ - بنك التسليف الزراعي والصناعي والفندقي .

على أن هذا التصنيف ليس دقيقاً لأن الجهاز المصرفي في لبنان لا يتمتع بالكثير من التخصص ، فالمصارف التجارية مثلاً لا تقتصر أعمالها على التسليف التجاري بل تتعداه أحياناً إلى التسليف العقاري ، ومصارف الزهون تقدم سلفاً تجارية من ناحية أخرى كما تقوم ببعض عمليات التسليف الزراعي والعقاري وتساهم بتمويل المنافع العامة والمؤسسات الصناعية ولئن صنفنا المصارف على هذا النحو فذلك لأن معظم عمليات أي مصرف تتصف بصفات الفئة التي ينسب إليها .

٢ - مصرف الإصدار :

إن مصرف الإصدار هو بنك سوريا ولبنان وهو شركة مساهمة فرنسية تأسست عام ١٩١٩ من البنك العثماني (فرع البنك الامبراطوري العثماني في اسطنبول) جميع وكالاته وامتيازاته في لبنان وسوريا . واستصدر عام ١٩٢٠ من المفوض السامي الفرنسي مرسوماً يعطيها امتيازاً بإصدار النقد في أراضي لبنان وسوريا . على أن البنك لم يصبح مصرف لبنان الرسمي إلا في عام ١٩٢٤ حين حصل على امتياز إصدار النقد خمسة عشر عاماً ، وقد مدت في سنة ١٩٣٧ خمسة وعشرين عاماً ابتداءً من ١٩٢٩ وتنتهى في ١٩٦٤ .

تجيب الإشارة هنا إلى أن بنك سوريا ولبنان ليس مصرفاً مركزياً للدولة بالمعنى المتعارف عليه الآن. فليس له من صفات المصرف المركزي سوى حق إصدار النقد، والاحتفاظ بحسابات وإيداعات الحكومة. إذ أن المصارف الأخرى لا تحتفظ لديه بحسابات احتياطية. ولا هو أداة تضخيم وتقليص للنقد بما فيه العملة والودائع حسباً تقتضيه المصلحة العامة؛ ومع أنه يؤثر عادة في مستوى النقد عن طريق الشروط التي يضعها لقبول وخضم الحوالات والأوراق المصرفية، إلا أنه لا يستعمل سعر الخصم وسيلة لغرض التنظيم — وهو الأداة الكلاسيكية — إلا حين يشعر بوجود تضخم في سوق النقد يخشى معه على أمواله مغبة التمييز الأهوج. أما حين تنكشف السوق المالية إبان فتور الحالة الاقتصادية فإنه لا يخفض سعر الخصم لإعطاء سوق التمييز حافزاً للنشاط بل يبقى سعر الخصم على ما هو عليه حرصاً على موارد. وهذه النقطة بالطبع تغاير تلك المتوقعة من قبل المصارف المركزية حسباً أصبح مألوفاً اليوم في البلدان الغربية. وبالإضافة إلى هذا التغاير فإن بنك سوريا ولبنان لا يقتصر على كونه مؤسسة إصدار، بل هو مصرف تجاري، ويساهم أيضاً في التسليف الزراعي والعقاري والصناعي وذلك من طريق اشتراكه في بنك التسليف الزراعي والصناعي.

٣ — المصارف التجارية :

تطورت المصارف التجارية تطوراً ملموساً في الآونة الأخيرة منذ الحرب العالمية الأولى فتعددت المصارف من وطنية وأجنبية، واتسعت أعمالها، واكتسبت خبرة وفعالية في تسليف التجارة من داخلية وخارجية. ويجد الباحث بعض الفروق بين المصارف الوطنية والأجنبية وإن تشابهت في كونها جميعاً تقبل الودائع وتفتح الحسابات الجارية وتسلف وتخصم الأوراق المصرفية وتقدم في بعض الأحيان قروضاً صناعية وزراعية، إلا أنها تختلف في شروط عملياتها، فالأجنبية منها تسلف بشروط أكثر

صعوبة وتقبل الودائع بفوائد أكبر انخفاضاً من المصارف الوطنية . وذلك أولاً لسبب ارتباطها مع مراكزها في الخارج وتقيدها بشروط تلك المراكز وسندياتها . وثانياً بسبب كونها فروعاً لمصارف دولية ضخمة تجعلها مكائتها المالية غير مضطرة للتساهل في المعاملات ذلك المدى الذي تضطر إليه مصارف أضعف مكانة وأقل رسوخاً ، ومن الفروق أيضاً أن المصارف الأجنبية تحصر عملها عادة في حقل إختصاصها في حين تخطط الوطنية بين الصيرفة التجارية والعقارية . وأحياناً تسلف لأغراض استهلاكية شخصية . وقد تتعاطى أعمالاً غير مصرفية على الإطلاق كالإتجار بالبضائع أو بالعقار . وشكل المؤسسات يختلف أيضاً . فالأجنبية شركات مساهمة دون استثناء . في حين أن الوطنية منها ما هو شركات مساهمة ، ومنها ما هو شركات . ومنها ما يملكه أفراد أو عائلات .

٥ - مصارف الرهون والمصارف الزراعية :

صيرفة الرهون حديثة في نموها . وقد ازدهرت في المدن حيث نالت حركة العمران والبناء على يدها تشجيعاً وتيسيراً . ولم تزدح خارج المدن إلى مدى يذكر . ومعظم مصارف هذه الفئة أجنبية تتألف أعمالها من التسليف مقابل رهن عقارى . وبما أن خدمات هذه المصارف لم تحدد إلى الريف فقد اضطرت الحكومة إلى مطالبة بنك سوريا ولبنان بموجب تعاقدها معه على أن ينشئ قبل نهاية يناير ١٩٣٨ شركة لبنانية غايتها تقديم السلف الزراعية . فقام البنك بهذا التكليف . وأنشأ المصرف المطلوب والمدعو الشركة اللبنانية للتسليف الزراعى والصناعى . ولا يزال هذا المصرف يقوم بالتسليف إما بضمان من الحكومة وتكون إذ ذاك الفائدة التى يتقاضاها خمسة بالمائة . أو بدون الضمان الحكومى ولكن مقابل رهونات عقارية ويفرض إذ ذاك فائدة حوالى تسعة بالمائة . وهو يعطى القروض لأجل قصير ومتوسطة . وقد توقف عن إعطاء القروض لأجل ضويلة بسبب قرب انتهاء امتيازها . ونتج

هنا الإشارة إلى أن عمليات هذا المصرف محدودة، وهي لا تند سوى جزء ضئيل من حاجات الزراعة، ولا تخلو عملياته من اعتبارات توجيها السياسة والنموذ وخاصة فيما يتعلق بالعمليات التي يرافقها ضمان حكومي.

٥ - الاقتدار إلى التعاون فيما بين المصارف وإلى الانسجام في

سياسة التسليف :

يفتقر الجهاز المصرفي إلى التعاون بين أعضائه، والانسجام في سياسته التسليفية مما يحد من مرونة الموارد المالية ويزيد كلفة الخصم، فضلاً عن أن المدن الصغيرة غير مجهزة بفروع المصارف الكبرى كي تسهل إمداء الخدمات المصرفية إلى قاطني تلك القرى والمدن الصغيرة.

ومن أبرز عيوب الصيرفة في لبنان عدم وجود قانون يضبطها في شتى نواحي نشاطها، مما يفسح المجال للكثير من الانحلال، والإقدام على الأعمال المالية دون استكمال الكفاءة المالية والكفاءة الفنية المطلوبة، وليس هناك جهاز لضبط الأعمال المصرفية، ولخص حسابات المصارف، وتدقيق معاملاتها، ونتيجة لعدم وجود قوانين مصرفية محكمة، وجهاز حكومي يشرف على أعمال الصيرفة، يسهل تعاظم الصرافة والخلط بينها وبين الأعمال التجارية الأخرى مما يشكل خطراً بضماح الأموال المودعة والمسلمة.

(ب) إصلاح النظام المصرفي في لبنان :

يتضح مما ذكرنا أن النظام المصرفي في لبنان يشكو من العيوب التالية .
المصارف الوطنية تموّلها المواد والخبرة الفنية المصرفية والتنظيم الأكثر ملائمة لأعمال الصيرفة .

البلاد نفتقر إلى قانون الصيرفة التجارية مما يسمح بتفشي الأدوات المتعددة في النظام .

النظام المصرفي لا يفي بحاجات الزراعة والصناعة للتمويل والإئعام .

النظام المصرفي يفتقر إلى تنسيق في السياسة التسليفية .

لمعالجة هذه العيوب وما ينشعب منها يجب أن تتوفر في النظام المصرفي عدة أمور تنظيمية ومالية وإجرائية نجعلها على الوجه التالي .

أولاً : تنظيم المصارف ولا سيما الوطنية منها على أسس مصرفية . وبصورة خاصة توجيهها نحو خدمة صغار الموفدين . إن هذا التنظيم لا يقتصر على إصدار قانون للصيرفة من يتطلب عملاً حكومياً مستمراً يهدف إلى إدماج المؤسسات الصغيرة في مؤسسات أكبر ، والعمل بقدر الإمكان على تحويل المؤسسات الفردية إلى شركات مساهمة كي يتسنى لها مجتمعة أن تستخدم الخبرة والكفاءات اللازمة . وأن تنشر فروعها في المناطق المحرومة :

ثانياً : تأمين الموارد المالية التي تتطلبها قطاع الزراعة والصناعة . إن قطاع التجارة هو أفضل قطاعات الاقتصاد اللبناني تمويلًا في الوقت الحاضر . وهذا ناتج من التوكيد التقليدي على دور لبنان التجاري . واستجابة النظام المصرفي لمتطلبات التجارة ، على أن زراعة لبنان وصناعته على جانب كبير من الأهمية كما بينا في المحاضرات السابقة . ويتطلبان تعزيزاً للنشاط القائم فيهما بوسائل متعددة . منها التمويل الوافي القائم على أسس صحيحة . والنظر لعدم نهوض حقن التمويل الخاص عن القيام به وتلبية لهذا الواجب أنجهت الأنظار صوب الدولة وأجهزتها أملاً في أن تلعب الدور الذي تقاضى الحقن الخاص عن القيام به . وتلبية لهذا التوقيع أنشئت الشركة اللبنانية للتسليف الزراعي والصناعي — وقد أشرنا إليها قبلًا — على أن هذه المؤسسة لم تقم إلا بالذود اليسير مما عهد إليه به وعجزت عن حمل أعباء التمويل الزراعي والصناعي ، وهكذا عاد التفكير الجدي في إيجاد مؤسسة أخرى . ولهذا وضعت الحكومة اللبنانية قانوناً بإنشاء مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري وأقرته في أواخر يناير ، وهو الآن أمام مجلس النواب للبت في أمره .

على أن ربط التسليف لأغراض زراعية وصناعية وعقارية بما أثار

الكثير من الاعتراضات النظرية والتطبيقية : وتقدم البعض بمقترحات حول فصل كل نوع من التسليف عن النوع الآخر خشية فشل المؤسسة الجديدة عن القيام بدورها بشكل فعال . ولكن يبدو أن السلطات لم تأخذ بهذه المقترحات . وشعوراً بأهمية هذا الأمر أخذ مجلس التصميم والإتماء الاقتصادي يتدارس مقترحات مصرف تعاوني زراعي إلى جانب المصرف المذكور سابقاً ، وذلك لاقتناعه بأن المصرف الزراعي الصناعي لن يفي بحاجات الزراعة وخاصة بحاجات صغار المزارعين . وقد أظهر المجلس موافقة في هذه الناحية استناداً إلى أوضاع اللبناني الذي يظهر الأمور الآتية :

أولاً : بينما يقدر المعدل السنوي لحمل الدين الزراعي في لبنان بحوالي خمسين مليون ليرة لم يستطع أن يقدم لبنك الزراعي الصناعي الذي أسسه بنك سوريا ولبنان سوى عشرة بالمائة من يحمل الدين الزراعي
ثانياً : أن أربعين بالمائة من السفقات الزراعية تقدمها مصارف أخرى وحيازة أفراد . ويتراوح متوسط الفائدة الذي يتقاضاه ما بين خمسة عشرة والعشرين بالمائة

ثالثاً : أن النصف الباقي من الدين الزراعي يقدم معظمه المرابون ، وتجار المواد الزراعية ، وبعض المالكين الكبار بفائدة لا تقل عن خمسة وعشرين بالمائة ، وقد تزيد على ذلك كثيراً .

يظهر من هذا الواقع أن المبالغ التي تسلف بفائدة منخفضة تعادل ثمن مجموع التسليف . وهذه لا تعطى إلا بضمان عقاري ، ولا يتجاوز القرض ربع القيمة المقدرة لبيع العقار الإجباري أي ما يقارب في الواقع خمسة عشر بالمائة من سعر السوق العادي . وعنده فإن الفته التي تفيد في هذا التسليف هي فئة كبار المالكين الذين يستطيعون تقديم الضمان المطلوب . ولكن ثمانين بالمائة من مجموع مالكي الأراضي الزراعية هم من المزارعين الصغار الذين يملكون قطعاً دون الهكتارين مساحة ، ومحصول هذه الأراضي يتراوح ما بين خمسين وستين بالمائة من مجموع المحصول الزراعي اللبناني . وإذا أضفنا إلى هذه الفئة من صغار المالكين فئة المستأجرين والمزارعين غير المالكين لظهر لنا جلياً بأن الأكثوية

الساحقة من مزارعي لبنان لا تستطيع الحصول على قروض زراعية إلا لقاء فائدة باهظة .

مشكلة التسليف الزراعي هي في الأساس مشكلة امداد المزارع الصغير بالرأسمال الذي تطلبه عن حق عمليات إنتاجه . وهي أيضا العمل معه بشئ الأساليب على تأمين رغبته في تسديد القرض ومقدرته على تسديدها ، ولكن امداد المزارع الصغير بالسلف عملية محفوفة بالاحطار المالية ولا تروق كثيرا لأرباب الأموال المصرفية . وهذا مما يجعل الرأي العام ينجأ إلى الحكومة لحل هذه المشكلة بتوفير الأموال الحكومية للقروض الزراعية الهادفة إلى تسليف المزارع الصغير ، ولكن قد أظهر الاختبار أن القروض الحكومية سواء جاءت مباشرة أو عن طريق المصارف الزراعية الرسمية ، أو المصارف الزراعية شبه الرسمية التي تسلف للمزارع الصغير بضمان حكومي ، أظهر الاختبار أن هذه الوسائل معرضة لسوء الاستعمال ، واطلما بددت بواسطتها الموارد المالية بتوزيعها كقروض سياسية أو انتخابية أو بالتوزيع بها ضمعا لاجتذاب أو سوطا للتحويل .

وهذا يؤمن المجلس بأن مشكلة التمويل الزراعي لن تحل به غير الطرق المألوفة ، لاسيما وأنه قد أصبح من الواضح على ضوء اختبارات البلدان الأخرى أن المشكلة لا تحل حلا نهائيا أسامياً إلا عندما يصبح المجتمع الريفي في النهاية هو المصدر الرئيسي لأموال التسليف الزراعي . وقد أثبت الاختبار أن التسليف التعاوني خير وسيلة لإحقاق هذه الغاية . على أن أبناء الريف في البلدان التي لم نعملها المؤسسات التعاونية كلبان مثلاً كثيراً الاعتماد على السلطة المركزية . مغرِقون في الانكسالة . يبتعدون عن السعي لمعونة أنفسهم إن عن طريق تشكيل المؤسسات لتسليفية أو عن طريق التعاون ، فهم قلة يتخذون زمام المبادرة بالعمل المنظم على تحسين أحوالهم بمعالجة مشاكلهم معالجة جماعية ، ويدرس المجلس الآن مقترحاً لإنشاء مؤسسة تسليف اجتماعيات التعاونية دون الأفراد ، وتعمل على إنماء التعاونيات ونشرها في الريف

اللبناني . ويدعو هذا المقترح الحكومة لاتخاذ المبادرة في إنشاء هذه المؤسسة . وعند ما يتم إنشاؤها تصبح شعبية خاصة لاحكومة . وذلك درهما لمساوي المؤسسات الحكومية التي أشرنا إليها سابقا . ويتم هذا الإنشاء والانتقال بواسطة استعمال قسم من ضريبة الاراضي كإسما لهذا المؤسسة . فيعطى المكلف سهما بدلا من إيصال لقضاء ما يدفع من ضريبة بموجب مقياس مدرج ، ويستمر هذا التدبير مدة معينة من الزمن إلى أن يتم تجميع الرأسمال المطلوب فيصبح المكلفون المالكين لهذه المؤسسة . وننتقل إليهم جميع صلاحيات المساهمين .

٢ - التمويل الحكومي :

نكتفي بما أسلفنا عن الحقن الخاص من القطاع المالي وننتقل إلى بحث المالية العامة في لبنان .

(١) الصفات الرئيسية للمالية العامة في لبنان :

منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣ والتمويل الحكومي ينمو بسرعة في ناحيتي المصروفات والواردات . فالواردات ارتفعت من ٣٨ مليون ليرة سنة ١٩٤٤ إلى ١٢٣ مليون ليرة سنة ١٩٥١ . ومن المؤكد أنها ارتفعت إلى أكثر من ذلك في السنتين الماضيتين . ولكن لم تنلق بعد في وزارة المالية قطع حساب سنة ١٩٥٢ في ذلك . وأما المصروفات فقد ارتفعت من ٢٨ مليون ليرة سنة ١٩٤٤ إلى ٩٠ مليون ليرة سنة ١٩٥١ . ويعود الارتفاع في الواردات إلى استيفاء ضريبة على الدخل . وقد يوشح العمل بها في مطلع عام ١٩٤٤ . وإلى زيادة ريع الرسوم الجمركية بسبب ازدياد حركة الاستيراد ، وأخيرا إلى ارتفاع بعض الرسوم والمكوس على المحروقات والتبغ وازدياد استهلاك هذه الأصناف . أما ارتفاع الصريفات فيعود إلى ازدياد مهام الحكومة . بعضه نتيجة للاستقلال وعلى الأخص في حقن الدفاع الوطني والتمثيل الخارجي ، والبعض الآخر نتيجة لزيادة الصرف على الأشغال العامة والخدمات

الاجتماعية . ويلاحظ أيضا أن الزيادة في واردات الخزينة قد فاقت الزيادة في مصروفاتها . ففي خلال السنوات ١٩٤٤ إلى ١٩٥١ تجمع لدى الخزينة اللبنانية وفر من الموازنة العادية بلغ ١٨٧ مليون ليرة لبنانية . منها حوالي ٩٨ مليون ليرة أعيد تحويلها إلى الميزانية بواسطة اعتمادات إضافية و ٣٣ مليون ليرة بقيت في الاحتياطي في آخر عام ١٩٥١ والباقي صرف على المشاريع الإنشائية في أثناء هذه المدة ، والاحتياطي الآن هو أكثر مما كان عليه عام ١٩٥١ إذ يقدر في آخر عام ١٩٥٣ بحوالي ٥٠ مليون ليرة لبنانية ، ولكن الأرقام الرسمية لم تصدر بعد .

(١) الإيرادات العامة :

تتجمع معظم الإيرادات العامة في لبنان من الضرائب غير المباشرة المفروضة على سلع الاستهلاك من ضرورية وسواها . وهذه الضرائب تربو على ثلاثة أرباع ريع الضرائب ، وتبلغ حوالي ثلثي جملة الإيرادات ، أهمها الرسوم الجمركية ، والرسوم على التبغ المحضنة عن طريق إدارة احتكار التبغ صناعة واستيراد . والرسوم على الخمر وفات . أما الضرائب المباشرة فلا يتأتى عنها سوى خمس الإيرادات العامة ، وهي تشمل الضرائب على الدخل والمباقي والأراضي والتركات والرسوم على السيارات الخاصة والاحتطاب والصيد وآلات اللاسلكي اللاقطة . أكثر الضرائب المباشرة إيرادا ضريبة الدخل ويتجمع منها ثلثا إيراد الضرائب المباشرة ، وهي تحي على جميع المداخيل إلا تلك الناشئة عن استثمار الأملاك من عقارات وأراضي ، إذ تخضع هذه لضريبة أخرى أنشئت حديثا . ويتوقع البدء بتحصيلها في مطلع عام ١٩٥٥ . أما الموارد الخاصة لضريبة الدخل فتقسم إلى ثلاث فئات - الدخل الناشئ من المعاشات والرواتب والأجور ، ثم الدخل الناشئ عن الاستثمارات الصناعية والتجارية والأعمال المهنية ، وأخيرا الدخل الناشئ عن الرسائل المنقولة كالأسهم والسندات . وتفرض ضريبة تصاعدية على الفئتين الأولى والثانية مع العلم أن هنالك

تفاوتنا في معدل الضريبة على كل من الفتين . كما وأن هنالك تفاوتنا في الفئة الثانية بين مستوى الضريبة المفروضة على الدخل الناتج من الاستثمارات التجارية والصناعية من جهة وتلك المفروضة على الدخل الناتج عن الأعمال المهنية من جهة أخرى . أما الضريبة على الراسيل المنقولة فهي ثابتة .

والضرائب المباشرة الأخرى هي على المباني والأرض والتركات . تفرض ضريبة المباني على القيمة التاجيرية القائمة . وتستعمل فئة ثابتة للضريبة . وضريبة الأرض وهي نتيجة لتوحيد ضريبة الوركو على القيمة الأساسية للأرض مع الأعشار المرتكزة على تخمينات عشقة . تفرض كدبالغ مقطوعة على القرى اللبنانية تدفع للحكومة من قبل القرية كاملة . ثم يصار إلى توزيعها بين مختلف المالكين في القرية بطريقة التراضي القروية . على أن هذه الضريبة ستلغى في مطلع عام ١٩٥٥ عندما يبدأ بتحصيل الضريبة الجديدة المرتكزة على قيمة الإنتاج الصافي للأرض . أما ضريبة التركات فهي ضريبة حديثة العهد تفرض بفئات تصاعدية على كافة الأملاك والأموال والحقوق المنقولة بالارث أو بالوصية أو بالهبة أو بالوقف أو بأي شكل آخر للانتقال لايجري لها تعويض . وعلى الرغم من أنه يؤمل أن ترفع حصة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الإيراد من الضريبتين على الأرض وعلى التركات فإن الصفة الغالبة لنظام الضرائب المباني هي أنه رجعي الأثر يقع معظم عبئه على عاتق الأشخاص الأقل قدرة على تحمل ذلك العبء .

(٢) المصروفات العامة :

يتسرب حوالي ٤٥ بالمائة من جملة المصروفات العامة إلى الإدارة العامة وخدمات الأمن والعدالة ، على أن أهم باب منفرد للصرفيات هو الأمن إذ أنه يستهلك حوالي ثلاثين بالمائة من المجموع العام . وهذا ناتج من اضطراب لبنان عند استلامه زمام مقدراته عند الاستقلال إلى إنشاء جهاز أمن متزايد

الحجم والكلفة بدلا من ذلك الذي كانت السلطة الفرنسية تقوم بأعبائه أيام الانتداب . ويوجه أربعين بالمائة من المصروفات إلى الخقل الاقتصادي والاجتماعي . على أن هذه النسبة لا تعبر تماما عن جميع ما ينفق في هذين الخقلين لأن قسما كبيرا من النفقات الإنشائية غير الواردة في الميزانية العادية يصرف على الخدمات الاجتماعية والمشاريع الاقتصادية العمرانية مثل إنشاء مطار بيروت الدولي وعمليات الري في الميمونة والقاسمية وما شاكل ذلك، أما الرقابة على المصروفات فكانت حتى الماضي القريب غير دقيقة مما أدى إلى ضياع الأموال العامة إما تبذيرا أو إهمالا أو ابتزازا . ولكنها اليوم قد تحسنت تحسنا كبيرا وأصبحت محكمة إلى حد بعيد بفضل إنشاء ديوان المحاسبة ومنحه صلاحيات واسعة . وذلك بمرسوم اشترعى صدر في العهد السياسي الجديد .

(ب) تقييم النظام المالي الحكومي في لبنان :

أحاول الآن تقييم النظام المالي في لبنان من حيث صلاحيته الأغراض التي يفترض أن يخدمها . وأبدأ بنظام الضرائب .

١ - نظام الضرائب :

تعتمد الخزينة اللبنانية في إيراداتها اعتمادا قويا على الضرائب غير المباشرة المفروضة على سلع الاستهلاك كالبنزين والكاو والتبغ والملح . وإذا ذكرنا أيضا أن الضرائب المباشرة منها ما هو ثابت وما هو تصاعدي ولكن بتدرج بطيء إلى حدود منخفضة، وإن واقع التحصيل يظهر نجاح ذوي المداخليل الكبيرة وذوي النفوذ السياسي في التهرب ولو جزئيا من عبء الضريبة، وعدم مقدرة ذوي المداخليل الصغيرة وخاصة المداخليل من الرواتب والأجور والمعاشات على التهرب من الضريبة . إذا ذكرنا ذلك ظهر لنا جليا أن تحمل عبء الضريبة غير عادل اجتماعيا، ومن شأنه أن يحافظ على الفروق الحالية في توزيع الدخل بل وفي بعض الحالات أن يزيدها .

٢ - أبواب الصرف :

إن الخدمات الاجتماعية من شأنها أن تكون لفائدة ذوى المداخيل الصغيرة، وأن تقوم مقام دخل إضافي لهم ، غير أن هذه الخدمات ضئيلة في لبنان ولهذا فإن مفعولها في توزيع الدخل ضئيل أيضا . على أنه يجب أن نذكر أن نصيب هذه الخدمات وعلى الأخص الصحة العامة والتعليم العام المجاني في تزايد مستمر ، مما يؤدي حتما إلى استفادة المنتفعين من هذه الخدمات وهم على الغالب ينتمون إلى الطبقات الفقيرة . وهذا يؤدي في الواقع إلى إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة .

القطاع المالي :

١ - التمويل الخاص في لبنان :

(١) الجهاز المصرفي في لبنان

(١) أنواع المصارف وعملاتها

(٢) مصرف الإصدار

(٣) المصارف التجارية

(٤) مصارف الرهون والمصارف الزراعية

(٥) الافتقار إلى سياسة مصرفية

(ب) إصلاح النظام المصرفي في لبنان

٢ - التمويل الحكومي :

(١) الصفات الرئيسية للبالية العامة في لبنان

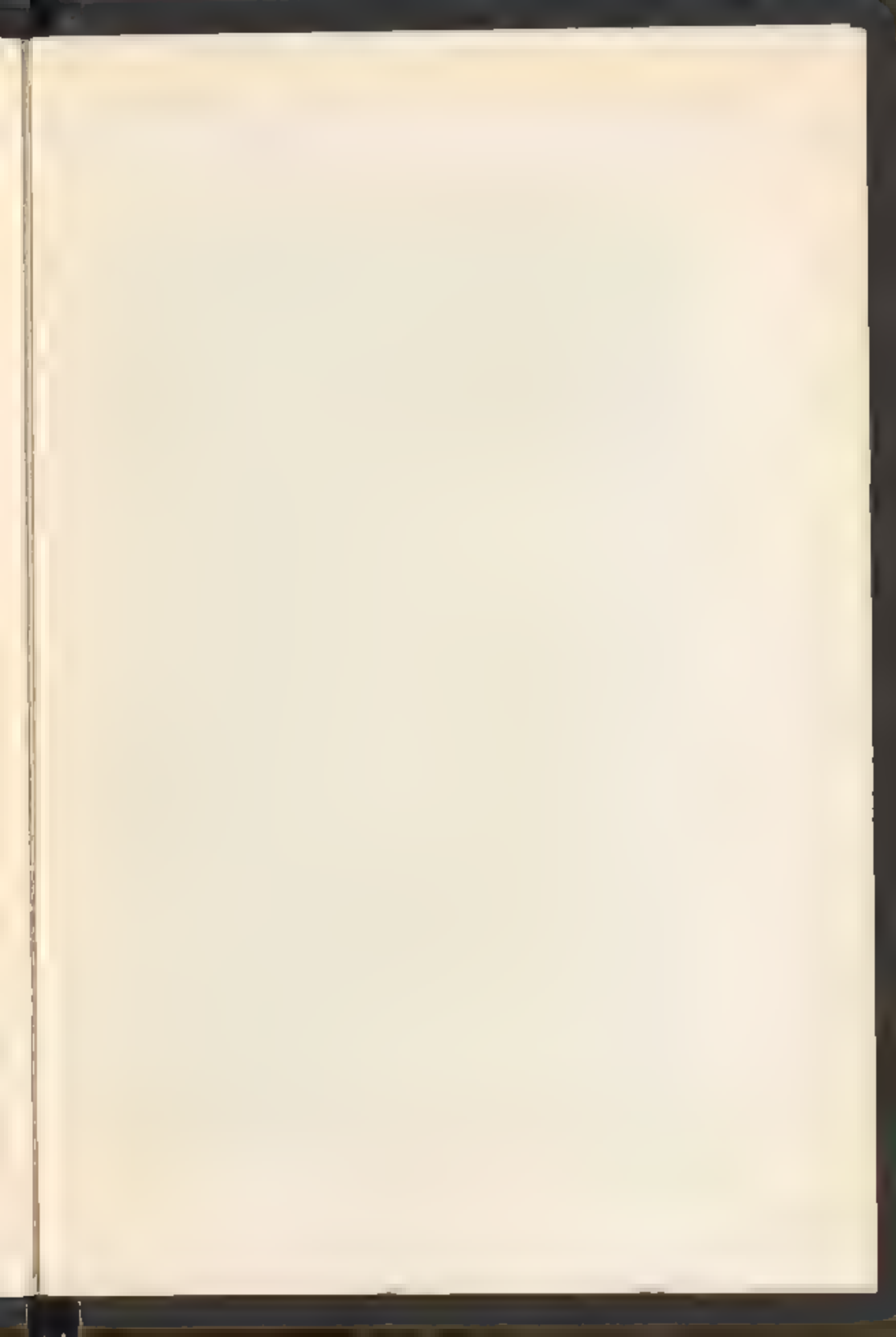
(١) الإيرادات العامة

(٢) المصروفات العامة

(ب) تقسيم النظام المالي الحكومي

(١) الضرائب

(٢) أبواب الصرف



الفهرس

صفحة

٣	مقدمة :
٤	القسم الأول - هيكل السلطة .
٦	، الثاني - المراجع .
١١	، الثالث - الكيان اللبناني .
١٥	القطاع الزراعي
٢٩	، الصناعي
٤٠	، التجاري
٥٧	قطاع الخدمات
٧١	القطاع المالي









Elmer Holmes
Bobst Library

New York
University

NYU - 50857



31142 02888 4156

HC415.24 .B33 1955

Mu 28 28